افتتاحية مجلة التجارة العراقية

الدكتور مصطفى نزار العاني - وزير التجارة

تعزيز الشراكات... وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي

في ضوء تنفيذ البرنامج الحكومي وترسيخ مسار جديد للعلاقات الاقتصادية الخارجية تتواصل الجهود لبناء شراكات متوازنة ومستدامة تمتد آثارها لتشمل قطاعات التجارة والتنمية كافة. إذ يتواصل العمل بخطى واثقة ومستمرة نحو دعم الشراكات الاقتصادية القائمة وفتح آفاق واعدة وجديدة للتعاون المثمر، بما ينعكس إيجاباً على قوة الاقتصاد الوطني ويحقق المصالح العليا للعراق ويعزز مكانته المرموقة كشريك اقتصادي فاعل ومؤثر على المستويين الإقليمي والدولي.

إن التجارة اليوم لم تعد تقتصر على حركة التبادل السلعي المحدودة، بل أصبحت محركاً أساسياً لترسيخ الاستقرار الداخلي، وجذب الاستثمارات النوعية، ودعم القطاع الخاص العراقي، ونقل التكنولوجيا والتجارب الرائدة.

وفي هذا الصدد، تتجلى جهود الوزارة ونشاطاتها الدبلوماسية الاقتصادية عبر سلسلة من اللقاءات والحوارات الثنائية رفيعة المستوى مع كبار المسؤولين وممثلي الشركاء الدوليين والإقليميين وفي مقدمتها المباحثات الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار والدول الاقليمية والعالمية وتهدف هذه الجهود تعزيز فرص الاستثمار وتبادل الخبرات وتسهيل انسيابية الحركة التجارية وتجاوز العقبات أمام التبادل السلعي، فضلاً عن تطوير المنافذ الحدودية وتوسيع أطر الشراكة الاستراتيجية.

إن ما نسعى لتحقيقه يؤكد ان العراق قادم بقوة كمركز تجاري محوري ومحطة جاذبة للاستثمار، مستنداً إلى تنوعه، وموقعه الجغرافي، وإرادة أبنائه في البناء والازدهار.

نسأل الله تعالى التوفيق والتسديد لما فيه خدمة وطننا العزيز وشعبنا الكريم.

الدكتور مالك خلف الدريعي

مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص

المهارات وفرصة عمل

سوق العمل العراقي اليوم لم يعد كما كان قبل عشر سنوات الشهادة الجامعية وحدها لم تعد كافية لفتح باب الوظيفة، فأصحاب العمل، سواء في القطاع الخاص، أو حتى في المشاريع الناشئة، باتوا يبحثون عن شخص يستطيع أن ينجز عملا محدداً بكفاءة، لا عن شخص يحمل لقباً أكاديمياً فقط هذا الواقع يفرض علينا كمؤسسات معنية بتطوير القطاع الخاص وعلى الشباب الباحث عن فرصة، أن يعيد النظر في طريقة الإعداد للعمل.

من واقع تجربتنا في دائرة تطوير القطاع الخاص، نلاحظ أن الفجوة الحقيقية ليست في نقص الشهادات، بل في نقص المهارات التطبيقية، إدارة الوقت، التسويق الرقمي، المحاسبة البسيطة، التعامل مع الزبون، واستخدام برامج الحاسوب الأساسية. هذه مهارات يمكن اكتسابها خلال أشهر قليلة عبر دورات تدريبية عملية لاتحتاج سنوات دراسة إضافية.

هنا تحضرني تجربة مفيدة يمكن الاستفادة منها بواقعية، في دول الجوار، مثل تركيا والأردن، نجد أن التاجر الصغير أو صاحب المحل لا ينتظر التوظيف الحكومي، بل يبني مشروعه الخاص اعتماداً على مهارة واحدة يتقنها جيداً، خياطة، تصليح أجهزة، تجارة إلكترونية، أو توريد بضائع بالجملة هذا النموذج قابل للتطبيق في العراق بتعديلات تناسب واقعنا فلدينا سوق استهلاكية كبيرة، وحركة تجارية نشطة في المحافظات، وطلب متزايد على الخدمات الصغيرة التي لا تحتاج رأسمالا ضخما.

من الأفكار الريادية القابلة للتنفيذ فعليا، إنشاء مشاغل تدريبية مشتركة بين القطاع الخاص والمعاهد المهنية. بحيث يتخرج الشاب وهو يحمل مهارة سوقية حقيقية لا شهادة نظرية فقط كذلك تشجيع التجارة الإلكترونية الصغيرة عبر منصات التواصل الاجتماعي، وهو نموذج أثبت نجاحه في دول الجوار ويمكن تكييفه مع البنية التحتية العراقية المتاحة حاليا ومن المفيد أيضا ربط الخريجين بأصحاب المشاريع القائمة عبر برامج تدريب قصيرة مدفوعة الأجر، بدلا من انتظار وظيفة حكومية قد لا تتوفر.

دائرة تطوير القطاع الخاص تعمل، ضمن إمكانياتها على تسهيل هذا المسار، عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتذليل العقبات أمام الشباب الراغب بالعمل الحر. لكن النجاح الحقيقي يبدأ من قرار فردي أن يستثمر الشاب في مهارة واحدة يتقنها جيدا، ويطورها باستمرار، بدلا من انتظار فرصة جاهزة.

المهارة اليوم هي رأس المال الحقيقي، ومن يملكها لا يبحث عن فرصة عمل فحسب، بل يستطيع أن يصنعها بنفسه.

رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي يفتتح الدورة ١٧ للأسبوع الزراعي

بغداد / مجلة التجارة العراقية

افتتح رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، الدورة السابعة عشرة للأسبوع الزراعي، بحضور السادة وزراء؛ الزراعة، والتجارة، والتربية، والموارد المائية، والبيئة، وعدد من المسؤولين والمختصين، وممثلي الشركات والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.

وتجوّل السيد رئيس مجلس الوزراء في أجنحة المعرض المقام ضمن فعاليات الأسبوع الزراعي، واطّلع على المنتجات والتقنيات والمستلزمات الزراعية التي تعرضها الشركات والجهات المشاركة، إلى جانب التجارب والمشاريع في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني، وتقنيات الري الحديثة، والمكننة الزراعية، والصناعات والمستلزمات المرتبطة بالقطاع الزراعي.

وأكد السيد الزيدي أهمية تطوير القطاع الزراعي والارتقاء بمستوى الإنتاج المحلي، بما يعزز الأمن الغذائي ويوسّع مساهمة الزراعة في الاقتصاد الوطني، مشدداً على ضرورة دعم المزارعين وتوفير البيئة الملائمة للاستثمار الزراعي، وتشجيع اعتماد التقنيات الحديثة لزيادة الإنتاج وتحسين جودته.

وأشار سيادته إلى أن الحكومة ستتخذ عدداً من المبادرات والخطوات الداعمة للقطاع الزراعي، مبيناً أن أرض العراق غنية بمواردها الموجودة في باطنها، المتمثلة بالنفط وباقي المعادن، وعلى وجهها المتمثلة بالزراعة، ونعمل على استثمار هذه الموارد بما يحقق التنمية في العراق.

وأوضح السيد رئيس مجلس الوزراء أن اهتمام الحكومة بالقطاع الزراعي يأتي ضمن رؤيتها الاقتصادية والتنموية، بما يمثله من توفير فرص العمل، وتنشيط الاقتصاد المحلي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة في مختلف المحافظات.

وتشارك في الدورة السابعة عشرة للأسبوع الزراعي ١٤ دولة، وأكثر من ٢٠٠ شركة عراقية وعربية وأجنبية متخصصة، تستعرض منتجاتها وتقنياتها وحلولها الحديثة في مختلف المجالات الزراعية، بما يوفر منصة لتبادل الخبرات والتجارب، وفتح آفاق جديدة للتعاون والاستثمار في القطاع الزراعي.

صور من الدورة السابعة عشرة للأسبوع الزراعي

رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي يستقبل المنسّق المقيم للأمم المتحدة في العراق

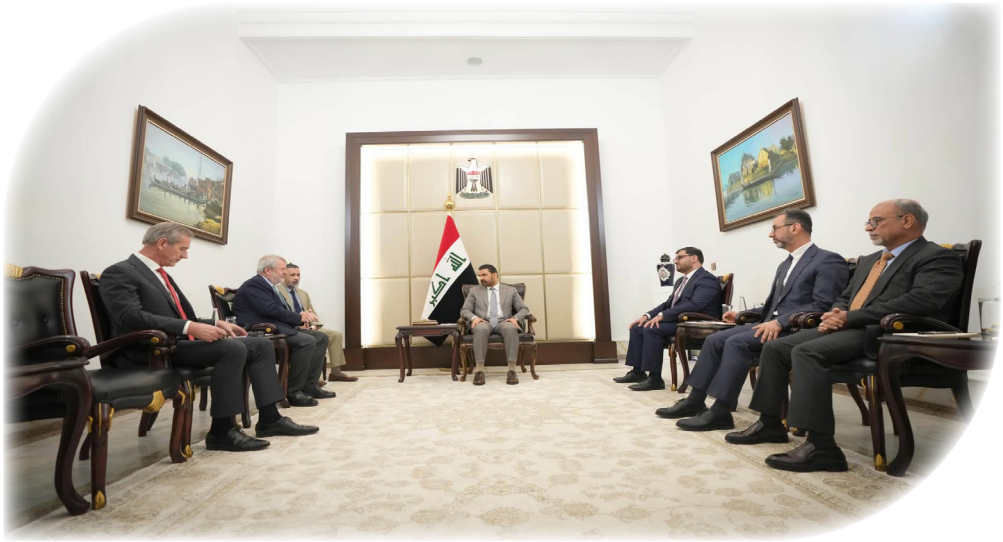

بغداد / مجلة التجارة العراقية

استقبل رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، المنسّق المقيم للأمم المتحدة، بالإنابة، في العراق السيد بيتر هوكنز.

وجرى، خلال اللقاء، بحث علاقات التعاون بين العراق والأمم المتحدة، وسبل تعزيز الشراكة في المجالات التنموية والاقتصادية، بما ينسجم مع أولويات الحكومة العراقية وأهداف التنمية المستدامة، وكذلك بحث الجهود الأممية في دعم برامج التنمية والإصلاح، وتعزيز المؤسسات، وتطوير مجالات التعاون الفني والاستشاري.

وأشار السيد رئيس مجلس الوزراء إلى أن الحكومة، في ضوء خططها للإصلاح الاقتصادي، تعمل على تنمية الريف ودعم القطاع الزراعي، إلى جانب دعم وتطوير القطاع الخاص، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد.

وأوضح سيادته أن التوجه نحو إنشاء صندوق التنمية سيُسهم في تمويل مشاريع القطاع الزراعي، وإنشاء المدن الصناعية، فضلاً عن مشاريع في قطاعات الصحة والتعليم، التي سيتولى القطاع الخاص تنفيذها، مؤكداً أن مثل هذه المشاريع من شأنها أن تسهم في تحقيق التنمية، وتوليد المزيد من فرص العمل.

وأكد السيد الزيدي أهمية استمرار التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة، والاستفادة من خبراتها وبرامجها في دعم مسار الإصلاح والتنمية، لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وترسيخ مكانة العراق ودوره الإقليمي والدولي.

من جانبه، أكد السيد هوكنز دعم الأمم المتحدة لجهود الحكومة العراقية في مجال الإصلاحات الاقتصادية، وتنمية القطاع الخاص، وتعزيز مسارات التنمية، بما يحقق أهداف العراق التنموية.

رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي يطلق خطة إعمار محافظة الديوانية ويعلنها عاصمة العراق الزراعية

بغداد / مجلة التجارة العراقية

استقبل رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، وفد محافظة الديوانية، الذي ضم السادة أعضاء مجلس النواب عن المحافظة، ومحافظ الديوانية، ورئيس وأعضاء مجلس المحافظة.

وأكد السيد رئيس مجلس الوزراء أن محافظة الديوانية تستحق اهتماماً استثنائياً، لما تمثله من أهمية زراعية واقتصادية، وما تمتلكه من مقومات تجعلها سلة العراق الغذائية وعاصمته الزراعية، معلناً إطلاق خطة متكاملة لإعمار المحافظة والنهوض بواقعها الخدمي والاقتصادي والزراعي.

وخلال الاجتماع، أطلق رئيس مجلس الوزراء ترليون دينار لمحافظة الديوانية، توزع وفق الآتي: ٦٥٠ مليار دينار لتمويل المشاريع الوزارية غير المنجزة، في مقدمتها مشروع مجاري الديوانية، ومشروع تأهيل ٣٠ حياً سكنياً، إلى جانب المشاريع الأخرى، فيما يُخصص ٣٥٠ مليار دينار لتسديد مستحقات المزارعين. وفي هذا الصدد، وجه سيادته بتشكيل لجان متخصصة لمتابعة تنفيذ المشاريع وضمان إنجازها وفق التوقيتات المحددة، ومعالجة المعوقات التي تعترض تنفيذها.

وفي الجانب الزراعي، أوعز السيد رئيس مجلس الوزراء بزيادة الحصة المائية لمحافظة الديوانية، والموافقة على خطتها الزراعية، ودعم المزارعين، ومعالجة مشاكل الإصلاح الزراعي، بما يعزز مكانة المحافظة بوصفها سلة العراق الغذائية.

كما وجّه بمنح المحافظة حصة من الطاقة الكهربائية المنتجة من مشاريع الطاقة الشمسية، دعماً لاستقرار الطاقة وتعزيز استخدام مصادر الطاقة النظيفة.

وفي ملف السكن، أكد السيد رئيس مجلس الوزراء شمول الديوانية بمشروع المليون قطعة أرض سكنية، بحصة لا تقل عن ١٠٠ ألف قطعة أرض، تخصص لأبناء المحافظة الذين لا يملكون سكناً.

كما وجّه بالاهتمام بالمهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين، عبر تمليكهم أراضيَ زراعية لاستثمارها، بما يسهم في تطوير القطاع الزراعي وخلق فرص عمل واستثمار جديدة، فضلاً عن تشجيع الاستثمارات في المحافظة واستثمار مواردها وإمكاناتها.

وأكد السيد الزيدي أن الحكومة ستتابع تنفيذ هذه الخطة ميدانياً، وستكون الديوانية أمام مرحلة جديدة من الإعمار والتنمية، بما يليق بمكانتها ودورها في الاقتصاد الزراعي والغذائي للعراق.

رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي يستضيف رئيس وأعضاء اللجنة المالية النيابية لبحث السياسات المالية والاقتصادية

بغداد / مجلة التجارة العراقية

استضاف رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، السادة رئيس وأعضاء اللجنة المالية النيابية، بحضور السيدين وزير المالية ومحافظ البنك المركزي العراقي، لبحث الخطط والسياسات المالية والاقتصادية، والتنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بشأن الملفات ذات الأولوية.

وأكد السيد رئيس مجلس الوزراء أهمية دور مجلس النواب واللجنة المالية في دعم عمل الحكومة وبرنامجها الإصلاحي، مشيرا إلى التركة الثقيلة التي ورثتها من الملفات والتحديات، والتي تعمل على معالجتها وفق رؤية واضحة، وأنها بدأت، ولأول مرة، الإعداد لموازنة البرامج والأداء، التي تمثل خريطة طريق لمستقبل العراق الاقتصادي، لربط الإنفاق الحكومي بالأهداف والنتائج وتحسين كفاءة استخدام المال العام.

وأكد سيادته أن ملف الكهرباء سيحظى باهتمام استثنائي، داعيا السيدات والسادة النواب إلى ممارسة دورهم الرقابي في دعم جهود الحكومة لمكافحة الفساد وتجفيف منابعه، مؤكدا أنه لا خطوط حمراء في ملاحقة الفاسدين.

وأوضح السيد الزيدي أن الحكومة تعمل على إعداد استراتيجية لبناء الدولة تتمثل في بناء عراق اقتصادي جديد، ودوائر خالية من الفساد، ومؤسسات أمنية دستورية. ولفت إلى وجود رغبة وإقبال كبير من الشركات العالمية الكبرى للاستثمار في العراق، واستعداد المؤسسات المالية العالمية لدعمه اقتصاديا، مؤكدا العمل على توفير البيئة المناسبة لاستقطاب الاستثمارات وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ووجّه السيد رئيس مجلس الوزراء بإعداد جدول للاستضافات والاجتماعات الدورية مع اللجان النيابية، بما يعزز التنسيق والتواصل المؤسسي بين الحكومة ومجلس النواب.

من جانبه، أكد رئيس اللجنة المالية النيابية الدعم المطلق للحكومة، كما طرح اعضاء اللجنة عددا من المقترحات لتشريع القوانين اللازمة لتفعيل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، ودعم جهود الحكومة في الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد، فضلا عن التأكيد على أهمية المضي في تنفيذ المشاريع النفطية، والاهتمام بالبيئة الاستثمارية واستقطاب الشركات العالمية الرصينة، بما يسهم في تحريك عجلة التنمية وتشجيع الصناعة وإيجاد فرص العمل.

رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي يؤكد العمل على إعادة تشكيل المجلس الأعلى للمرأة وتفعيله برؤية جديدة

بغداد / مجلة التجارة العراقية

حضر رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، المؤتمر الثامن عشر لليوم الإسلامي لمناهضة العنف ضد المرأة، الذي عقده في العاصمة بغداد تيار الحكمة الوطني.

واستذكر السيد الزيدي في كلمته، صاحب المبادرة الأولى سماحة السيد عبد العزيز الحكيم رحمهُ الله، كما عبر عن شكره لرئيس تيار الحكمة الوطني السيد عمار الحكيم والقائمين على المؤتمر، على استدامة هذه الفعالية السنوية.

وأعلن السيد رئيس مجلس الوزراء المُضي بالعمل على إعادة تشكيل المجلس الأعلى للمرأة وتفعيله برؤيةٍ جديدة تُحقق الهدف المنشود، ليكون المظلة القانونية والتنفيذية لكل ما يسهم في ارتقاء واقع المرأة العراقية.

وفي ما يأتي أبرز ما جاء في كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء:

نالت المرأة في برنامجنا الحكومي الرعاية والتقدير، إيماناً بأهميتِها في التنمية الشاملة.

أسهمت المرأة العراقية في مواجهة التحديات والظروف التي عانى منها العراقيون جميعاً، وهم يقارعون عصابات داعش التي ارتكبت صوراً قاسية من العنف ضد النساء العراقيات.

التحديات تمثل حافزاً لتوفير البيئة الآمنة التي تمنع الاعتداء على المرأة والتقليل من شأنها عبر الإجراءات الرادعة والتشريعات.

أهم عنصر لرعاية حقوق المرأة هو العمل على تطوير إمكاناتِها العلمية والمعرفية وتوليها المواقع القيادية.

نفتخر اليوم بحضور المرأة في جميع سُلطات الدولة الدستورية.

يجب حماية النساء من التعرض للاعتداء والابتزاز عبر ثقافة احترام المرأة وعدم السماح بانتهاك حقوقها، وهي مسؤولية يشترك فيها المجتمع والحكومة والدولة.

أبرز ما جاء في مقال رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي الذي نشرته وكالة الأناضول للأنباء التركية

بغداد / مجلة التجارة العراقية

– خلال العقود الماضية، عُرضت العلاقة بين العراق وتركيا من زاوية الملفات التي تحتاج إلى إدارة؛ الأمن، والمياه، والتجارة، وحركة الحدود.

– منطقتنا تقف اليوم أمام فرصة مختلفة، تفرض علينا النظر للمستقبل بعين أكثر طموحاً.

– لم يعد السؤال كيف ندير التحديات المشتركة، بل كيف نحولها إلى فرص تصنع الازدهار للشعبين العراقي والتركي.

– العراق اختار طريق الاستقرار والإصلاح والتنمية، ورتب أولوياته على أساس بناء اقتصاد قوي، ودولة فاعلة، وعلاقات خارجية متوازنة تجعل التعاون الإقليمي ركيزة للنمو.

–تمتلك تركيا قاعدة صناعية متقدمة، وموقعاً استراتيجياً، وخبرة واسعة في مجالات البنية التحتية والطاقة والنقل.

– إمكانات البلدين معاً ليست حدوداً مشتركة فقط، بل مساحة واسعة لبناء واحدة من أهم الشراكات الاقتصادية في المنطقة.

–العالم يعيد رسم خرائط التجارة وسلاسل الإمداد، والممرات الاقتصادية أصبحت عنصراً رئيساً في المنافسة الدولية.

–يمتلك العراق وتركيا فرصة تاريخية لتحويل موقعهما الجغرافي إلى قيمة اقتصادية، تجعل منهما حلقة وصل بين الخليج وآسيا وأوروبا.

–طريق التنمية ليس مشروعاً عراقياً فحسب، بل إقليميٌ يعيد تعريف مفهوم الربط الاقتصادي في الشرق الأوسط.

طريق التنمية لا يختصر الزمن لنقل البضائع فقط، وإنما يخلق مدناً جديدة، ومناطق صناعية، وفرصاً استثمارية، وآلاف الوظائف، ويمنح المنطقة شرياناً اقتصادياً جديداً

يربط الموانئ بالأسواق العالمية.

– أمن العراق وأمن تركيا يتطلبان تعاوناً وثيقاً يقوم على الاحترام المتبادل للسيادة، ومواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة، فالتنمية لا تزدهر إلا في ظل الأمن.

– المياه لم تعد قضية فنية فحسب، بل أصبحت قضية تنموية تمسّ مستقبل ملايين المواطنين.

–نتطلع إلى إدارة مشتركة لملف المياه تقوم على المصالح المتبادلة، والتعاون العلمي، والاستثمار في التقنيات الحديثة، بما يحقق الأمن المائي والغذائي لشعوبنا.

– الشرق الأوسط بحاجة إلى قصص نجاح جديدة، والعراق وتركيا قادران على تقديم واحدة من أهم هذه القصص، إذا نجحا في الانتقال من مرحلة التعاون التقليدي إلى مرحلة التكامل الحقيقي.

– كل استثمار مشترك، وكل مصنع جديد، وخط نقل ومشروع للطاقة، سيكون استثماراً في استقرار المنطقة بأسرها.

– الاستقرار لا يمكن أن تحققه الصراعات، بل المشاريع المشتركة، ولا يصنعه التنافس بين الجيران بالتكامل بينهم.

رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي
يترأس الجلسة الاعتيادية الرابعة عشرة لمجلس الوزراء

ترأس رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، الجلسة الاعتيادية الرابعة عشرة لمجلس الوزراء، التي اقتصر جدول أعمالها على إقرار البرنامج الحكومي للأعوام (٢٠٢٦ – ٢٠٢٩)، الذي تقررت إحالته الى مجلس النواب، استناداً إلى أحكام المادة (٣٨/ أولاً) من النظام الداخلي لمجلس الوزراء (٢ لسنة ٢٠١٩) المعدل.

وتوزعت اهتمامات البرنامج الحكومي على (١٣٩) أولوية، ضمن ١٤ قطاعاً رئيساً، مثلت أسس المنهاج الوزاري لحكومة رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي وهي؛ تعزيز سيادة الدولة والأمن الوطني، والإصلاح الاقتصادي والمالي، والصناعة، والحوكمة والإصلاح المؤسسي ومكافحة الفساد، والخدمات الصحية والطبية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والشباب والرياضة، والسياسة الخارجية، والطاقة، والزراعة والمياه والبيئة، والتربية والتعليم، وشبكات الحماية الاجتماعية ومحاربة الفقر، وحقوق الإنسان والمرأة والطفل، والثقافة والسياحة والآثار، بالإضافة إلى (١٣) تشريعاً لها الأولوية في عمل الحكومة.

وقد تضمن البرنامج الحكومي حزمة من السياسات والإجراءات والمسارات، التي تمثل مستهدفات عمل الحكومة، وفي مقدمتها؛ اعتماد برنامج وطني شامل للإصلاح المؤسسي ومكافحة الفساد المالي والإداري، ومراجعة التشريعات الخاصة بهذا الشأن، وتعزيز منظومة النزاهة والشفافية، والتوسع في استثمار المعادن والثروات الطبيعية غير النفطية، وتسريع عملية إصلاح وتطوير القطاع المصرفي الحكومي، وضبط وتوحيد المنافذ الحدودية، وإطلاق ستراتيجية وطنية للتحول الرقمي الشامل، وتمكين المراكز الوطنية للتحول الرقمي والأمن السبراني، وتعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية، وتأسيس المجلس الأعلى للاستثمار، وتأسيس المجلس الأعلى للاستقرار المالي والنقدي.

كما تضمن البرنامج تكريس الجهود لتوحيد القرار الأمني، وربط جميع الموارد والقدرات بمنظومة الدولة الرسمية، واعتبار استقلال القرار السياسي العراقي مظهراً أساسياً من مظاهر السيادة العراقية. وتعزيز منظومة حقوق الإنسان في العراق ورعاية الطفولة وضمان حقوقها، والحد من جميع أشكال العنف المجتمعي، وإعداد برامج تدريب قيادية للنساء في العمل الحكومي والسياسي.

برعاية رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، توقيع ٤٨ اتفاقاً ومذكرة تفاهم وتعاون اقتصادي بين العراق ومختلف القطاعات النفطية والصناعية والتكنولوجية والمالية الأمريكية

رعى رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، توقيع (٤٨) اتفاقاً ومذكرة تفاهم وتعاون وإعلان شراكة، بين مختلف القطاعات العامة والخاصة في العراق والولايات المتحدة الأمريكية، بما يؤسس لمسار واضح من التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين، وينتقل بالعلاقة إلى مستوى متقدم من التبادل الذي يصبّ في مصلحة الطرفين.

وتضمنت الاتفاقات ومذكرات التفاهم، تعاوناً وشراكة بين وزارتي النفط والكهرباء وشركاتهما وباقي القطاعات الحكومية، وكل من؛ شركة أيكسون موبيل، وشركة كي بي آر، وشركة جي إي فيرنوفا، وشركة شيل، وشركة هاليبرتون، وكذلك اتفاق للتعاون وإدخال الخدمة بين ستارلنك وهيئة الإعلام والاتصالات، واتفاق للتعاون مع شركة هاليبرتون، كما تضمنت الاتفاقات الموقعة بين الجانبين، مذكرة للتفاهم بين كيزلايت للتكنولوجيا والقطاع الخاص العراقي، وكذلك شركة بيبسيكو، وعدد من الشركات لما يتعلق بمد خطوط الأنابيب النفطية الناقلة إلى بانياس على البحر الابيض المتوسط، واتفاقيات للشراكة في مجال التعليم، واتفاقيات بين القطاع الخاص في مجال التوريد وصنع الأدوية.

واشتملت الاتفاقات ومذكرات التفاهم مع شركتي كي بي آر/ KBR، و يو أو بي/UOP، ومع شركة بولاريس، وجمعية مهندسي الطاقة/ AEE، وشركة PPTA الرائدة في مجال الشبكات الإلكترونية، واتفاقيتين مع شركة فريتو لاي لتطوير القطاع الزراعي، والشراكة مع شركات متخصصة في المجال الزراعي والتجاري والصناعي.

وزير التجارة يترأس اجتماع اللجنة التحضيرية لعقد القمة العربية لريادة الأعمال في العراق

بغداد / مجلة التجارة العراقية

ترأس وزير التجارة الدكتور مصطفى نزار العاني اجتماع اللجنة التحضيرية الخاصة بعقد القمة العربية لريادة الأعمال في العراق، بحضور أعضاء اللجنة وممثلي الجهات المعنية، لمناقشة الاستعدادات والترتيبات اللازمة لإنجاح أعمال القمة.

وجرى خلال الاجتماع بحث المحاور الرئيسة للقمة وآليات تنظيمها، فضلاً عن مناقشة البرامج والفعاليات التي ستتضمنها، بما يسهم في تعزيز بيئة ريادة الأعمال ودعم الشباب وأصحاب المشاريع الناشئة، وتشجيع الابتكار وتطوير القطاع الخاص.

وأكد الوزير أهمية استضافة العراق لهذا الحدث العربي، لما يمثله من فرصة لتعزيز التعاون والتكامل بين الدول العربية في مجال ريادة الأعمال، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة، وفتح آفاق جديدة أمام الشباب والمشاريع الريادية.

وشدد العاني على ضرورة تضافر جهود جميع الجهات المعنية وإنجاز التحضيرات وفق رؤية واضحة وبرنامج عمل متكامل، بما يضمن تنظيم قمة تليق بمكانة العراق وتعكس اهتمامه بدعم قطاع ريادة الأعمال وتمكين الشباب وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

كما وجه سيادته اللجنة التحضيرية بمتابعة جميع الإجراءات التنظيمية والفنية واللوجستية، والتنسيق المستمر بين الجهات ذات العلاقة، لضمان نجاح القمة وتحقيق أهدافها ومخرجاتها.

وزير التجارة والسفير البرازيلي يبحثان فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والاستثماري

بغداد / مجلة التجارة العراقية

استقبل وزير التجارة الدكتور مصطفى نزار العاني، السفير البرازيلي لدى بغداد السيد ألفريدو سيزار مارتينيو ليوني، لبحث سبل تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي وفتح آفاق جديدة للاستثمار والشراكة بين العراق والبرازيل.

وأكد العاني خلال اللقاء أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وتعزيز حجم التبادل التجاري وتشجيع حركة الاستثمارات المشتركة، مشيراً إلى أن العراق يمثل بيئة جاذبة للاستثمار والمشاريع الاقتصادية، في ظل الفرص المتاحة في مختلف القطاعات.

ورحب وزير التجارة بمشاركة الشركات البرازيلية ورجال الأعمال في السوق العراقية، مؤكداً استعداد العراق لتوفير مجالات أوسع للتعاون الاقتصادي، فضلاً عن دعوتهم للمشاركة في المعارض والفعاليات التجارية التي تقيمها وزارة التجارة، بما يسهم في التعريف بالفرص الاستثمارية والمنتجات المتاحة لدى البلدين.

من جانبه، رحب السفير البرازيلي بهذه الخطوات، مشيداً بحفاوة الترحيب التي حظي بها، ومؤكداً استعداد الشركات البرازيلية للمشاركة في المعارض والفعاليات التجارية التي يقيمها العراق.

وزير التجارة يبحث مع السفير الأسترالي تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين

بغداد / مجلة التجارة العراقية

استقبل وزير التجارة الدكتور مصطفى نزار العاني، السفير الأسترالي لدى بغداد السيد غلين مايلز، لبحث آفاق تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق وأستراليا، وسبل الارتقاء بمستوى التبادل التجاري وتعزيز فرص التعاون بين البلدين.

وجرى خلال اللقاء بحث إمكانية تسهيل دخول الشركات ورجال الأعمال الأستراليين إلى السوق العراقية، وتهيئة البيئة المناسبة أمام الشركات الكبرى للعمل والاستثمار في العراق، بما يسهم في توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين.

وأكد الوزير ترحيب العراق واستعداده لتقديم التسهيلات والخدمات اللازمة وتذليل المعوقات التي قد تحول دون دخول الشركات الأسترالية إلى السوق العراقية، مشيراً إلى حرص الحكومة العراقية على اعتماد منهجية اقتصادية رصينة ومتطورة، وتعزيز انفتاح العراق على مختلف دول المنطقة والعالم، بما يدعم الاقتصاد الوطني ويسهم في زيادة حجم التبادل التجاري.

من جانبه، رحب السفير الأسترالي بالرؤى والتوجهات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة العراقية، مؤكداً رغبة بلاده في تعزيز حضور شركاتها ومستثمريها في العراق، لما يمثله من أهمية اقتصادية، فضلاً عن عمق العلاقات الودية التي تربط البلدين.

وأشار مايلز إلى وجود رغبة لدى عدد من الشركات الأسترالية الكبرى للعمل والاستثمار في العراق، ولا سيما الشركات العاملة في مجالات النفط والطاقة والصناعات المهمة، إلى جانب شركات المنتجات الغذائية وغيرها من القطاعات، مؤكداً أهمية توفير المزيد من فرص التعاون والشراكة بين القطاع الخاص في البلدين.

الوكيل الإداري لوزارة التجارة يشارك في الجلسة الأولى للمؤتمر السنوي الدولي الثالث للمنافسة

بغداد / مجلة التجارة العراقية

شارك الوكيل الإداري لوزارة التجارة الأستاذ ستار جبار الجابري في أعمال الجلسة الحوارية الأولى للمؤتمر السنوي الدولي الثالث للمنافسة، التي عُقدت تحت عنوان «سياسات المنافسة ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة»، بمشاركة عدد من المسؤولين والخبراء والمختصين من القطاعات الاقتصادية والإدارية والصناعية والزراعية.

كما ناقشت الجلسة دور المؤسسات الحكومية في ترسيخ مبادئ المنافسة العادلة والحد من الممارسات التي قد تؤثر في كفاءة الأسواق، فضلاً عن بحث سبل تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية والقطاعات المختلفة، بما يسهم في تطوير بيئة تنافسية أكثر كفاءة ودعم مسارات الإصلاح والتنمية الاقتصادية المستدامة

الوكيل الاقتصادي يحضر الاحتفال المركزي لليوم العالمي للشباب

بغداد / مجلة التجارة العراقية

حضر الوكيل الاقتصادي لوزارة التجارة، السيد غسان فرحان، الاحتفال المركزي بمناسبة اليوم العالمي للشباب، ممثلاً عن وزير التجارة الدكتور مصطفى نزار العاني.

وشهد الاحتفال حضور عدد من المسؤولين والشخصيات الحكومية والشبابية، وتضمن التأكيد على أهمية دعم الشباب وتمكينهم، وتعزيز دورهم في مسيرة التنمية وبناء مستقبل العراق.

وأكد الوكيل الاقتصادي أن وزارة التجارة تولي شريحة الشباب اهتماماً خاصاً، انطلاقاً من إيمانها بقدراتهم وطاقاتهم ودورهم الفاعل في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وزارة التجارة تشارك في فعاليات منظمة العمل الدولية (ILO).. هاكاثون الأعمال الرقمية والخضراء فرصة لتحويل أفكار الشباب إلى مشاريع وفرص عمل

بغداد / مجلة التجارة العراقية

أكد مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة، الدكتور مالك خلف الدريعي، أن فعاليات «هاكاثون الأعمال الرقمية والخضراء»، المقامة في مدينة البصرة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO)، تمثل مساحة حقيقية لدعم الابتكار وتحويل أفكار وطموحات الشباب إلى حلول ومشاريع جديدة تسهم في تعزيز مجالات العمل وريادة الأعمال.

وأشار الدريعي إلى أن التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر يمثلان من أهم مسارات مستقبل العمل، مؤكداً أهمية تمكين الشباب من اكتساب المهارات الرقمية والخضراء، إلى جانب مهارات الابتكار وريادة الأعمال، وتعزيز قدرتهم على تحويل المعرفة والأفكار إلى قيمة اقتصادية واجتماعية.

وأكد مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص مواصلة وزارة التجارة دعم الشباب والمبتكرين وتشجيع الأفكار القابلة للتحول إلى مشاريع ناجحة، فضلاً عن تعزيز الشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، بما يسهم في بناء سوق عمل أكثر مرونة وشمولاً واستدامة، وتعزيز فرص العمل اللائق للشباب العراقي.

وتأتي مشاركة وزارة التجارة، عبر دائرة تطوير القطاع الخاص، في هذه الفعاليات الوطنية والدولية ضمن استراتيجيتها الشاملة لدعم الطاقات الشبابية وتحفيز الأفكار الإبداعية والمبادرات الريادية التي تسهم في بناء اقتصاد وطني متنوع ومستدام.

مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص يشارك في ورشة حول أحدث تقنيات الطاقة والأنظمة الهجينة

بغداد / مجلة التجارة العراقية

شارك مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة، الدكتور مالك خلف الدريعي، في ورشة العمل الموسومة «منتجات الأنظمة الهجينة من Deye وأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال الطاقة»، التي نظمتها شركة فيلادلفيا سولار وشركة Deye بالتعاون مع شركة الفرات للطاقة المتجددة، بحضور السفير الأردني لدى جمهورية العراق الدكتور ماهر سالم الطراونة، وعدد من ممثلي الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية والقطاع الخاص.

وألقى الدكتور مالك خلف الدريعي كلمة نيابةً عن وزير التجارة الدكتور مصطفى نزار العاني، أكد فيها أن انعقاد الورشة يمثل محطة اقتصادية مهمة تجمع الخبرات العالمية بالإنتاج والتوجهات المحلية في قطاع الطاقة، الذي بات يشكل أولوية استراتيجية للعراق، لما يمثله من أهمية في تنويع مصادر الطاقة وتخفيف الضغط عن المنظومة الكهربائية.

وأشار الدريعي إلى أن الورشة تأتي انسجاماً مع رؤية وزارة التجارة في دعم القطاع الخاص وتهيئة بيئة استثمارية محفزة للتقنيات الحديثة، مؤكداً أهمية نقل التكنولوجيا وتوطينها بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز ريادة الأعمال وخلق فرص العمل وجذب الاستثمارات الأجنبية، ولا سيما في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة.

وتضمنت الورشة استعراض أحدث تقنيات ومنتجات شركة Philadelphia Solar، ومنتجات Involtek وDeye، إلى جانب عرض أحدث الحلول في مجال الطاقة والأنظمة الهجينة، فضلاً عن عقد جلسة تقنية حوارية تناولت أبرز التحديات والحلول المطروحة، وبحث آفاق توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري بين العراق والأردن والصين في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والاستثمار.

وأكدت الورشة أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستفادة من الخبرات والتقنيات العالمية في تطوير قطاع الطاقة المتجددة، بما ينسجم مع توجهات العراق نحو بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة.

التجارة تقيم ورشة متخصصة في تنظيم العمل الاستثماري

بغداد / مجلة التجارة العراقية

أقامت دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة ورشة عمل متخصصة بعنوان "دور الجهات القطاعية في تنظيم العمل الاستثماري"، بالتعاون مع الهيئة الوطنية للاستثمار، ضمن جهودها لتعزيز وتطوير بيئة العمل الاستثماري .

وأكد مدير عام الدائرة الدكتور مالك خلف الدريعي، أن هذه الورش تسهم في تعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة ودعم الاقتصاد الوطني عبر تمكين الجهات القطاعية من أداء دورها الفاعل .

وتضمنت الورشة محاور عدة منها مفهوم العمل الاستثماري ودور الجهات القطاعية، آليات التنسيق المشترك لتسهيل الإجراءات، تذليل المعوقات أمام المستثمرين، تبسيط الإجازات الاستثمارية، دور التكنولوجيا والنافذة الواحدة في الاستثمار، التأثيرات القانونية والتنظيمية للقطاعات، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التحديات والمتطلبات الاستراتيجية للنهوض بواقع الاستثمار .

بغداد تستعيد مسار التعاون الاقتصادي مع ليبيا بعد ٢٥ عاماً

بغداد / مجلة التجارة العراقية

انطلقت في العاصمة بغداد أعمال الدورة الثالثة للجنة العراقية – الليبية المشتركة، برئاسة الدكتور فؤاد حسين، وزير الخارجية ووزير الإعمار والإسكان والبلديات العامة وكالةً عن الجانب العراقي، والسيد الطاهر سالم الباعور، وزير الخارجية والتعاون الدولي عن الجانب الليبي، لبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

وقال مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة، السيد رياض فاخر الهاشمي، إن انعقاد الدورة بعد انقطاع دام نحو ٢٥ عاماً يمثل خطوة مهمة لإعادة تفعيل مسار التعاون الثنائي، وفتح آفاق جديدة أمام التبادل التجاري والاستثمار والشراكات الاقتصادية بين العراق وليبيا.

وشهدت أعمال الدورة توقيع محضر اللجنة المشتركة، إلى جانب عدد من مذكرات التفاهم في مجالات المشاورات السياسية، والإعفاء المتبادل من سمات الدخول لحملة الجوازات الدبلوماسية والخدمة والخاصة، والتدريب الدبلوماسي والتطوير المهني، والشباب، فضلاً عن مذكرتي تفاهم بين اتحاد الغرف التجارية العراقية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي، وبين اتحاد المقاولين العراقيين والنقابة العامة للبناء والتشييد والإنشاءات الليبية.

وتتولى وزارة التجارة، ممثلةً بدائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية، مقررية اللجان الاقتصادية المشتركة، ومهام التحضير والمتابعة والتنسيق لأعمالها ومتابعة تنفيذ مخرجاتها بما يعزز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق ومختلف الدول.

وزارة التجارة تنظم المؤتمر الثاني لذوي الهمم وتطلق مبادرة "مهنتي مستقبلي"

بغداد / مجلة التجارة العراقية

نظمت الدائرة الإدارية والمالية في وزارة التجارة المؤتمر الثاني لذوي الهمم تحت شعار "نحو مجتمع شامل لتمكين القدرات وصناعة الأثر"، وذلك على قاعة المؤتمرات في معرض بغداد الدولي، بإشراف مباشر من المدير العام للدائرة السيدة ابتهال هاشم صابط، وبحضور عضو لجنة النزاهة النيابية النائب ضياء شغاتي الزيدي، إلى جانب عدد من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني وجمع من ذوي الهمم

وأكدت صابط، في كلمتها خلال المؤتمر، أن وزارة التجارة تضع تمكين ذوي الهمم ضمن أولوياتها، انطلاقاً من إيمانها بأهمية إشراكهم في مسيرة التنمية، وتوفير البيئة الداعمة التي تتيح لهم إبراز قدراتهم وطاقاتهم، بما يعزز دورهم في المجتمع ويكرس مبدأ تكافؤ الفرص .

وأعلنت إطلاق مبادرة "مهنتي مستقبلي"، الهادفة إلى تدريب وتأهيل ذوي الهمم وتنمية مهاراتهم المهنية، بما يسهم في توفير فرص عمل ملائمة لهم وتعزيز اندماجهم في سوق العمل، مؤكدة أن المبادرة تمثل خطوة عملية نحو بناء مجتمع أكثر شمولاً واستدامة .

وشهد المؤتمر إصدار مجموعة من التوصيات التي ركزت على تطوير الخدمات المقدمة لهذه الشريحة، وفي مقدمتها استحداث صفوف تأهيلية وتمهيدية للأطفال من ذوي الهمم قبل التحاقهم بالمدارس، وتوفير التسهيلات اللازمة لهم أثناء الامتحانات، إلى جانب عدد من المقترحات الرامية إلى دعم حقوقهم وتعزيز فرص مشاركتهم في مختلف المجالات .

كما تضمن المؤتمر كلمات ومداخلات سلطت الضوء على أهمية دعم ذوي الهمم، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لإطلاق مبادرات نوعية تسهم في تمكينهم وصناعة أثر إيجابي ومستدام، فضلاً عن استعراض نماذج وتجارب ملهمة جسدت الإرادة والإصرار على النجاح وتجاوز التحديات .

ويأتي تنظيم هذا المؤتمر ضمن جهود وزارة التجارة الرامية إلى ترسيخ ثقافة الشمول المجتمعي، وترجمة التوجهات الحكومية الداعمة لذوي الهمم إلى برامج ومبادرات واقعية تسهم في تعزيز مشاركتهم الفاعلة في مختلف مجالات الحياة.

الدائرة القانونية تكسب قرارات قضائية جديدة بحق المخالفين

بغداد / مجلة التجارة العراقية

أعلنت وزارة التجارة، ممثلةً بالدائرة القانونية، عن كسب مجموعة من القرارات القضائية بحق عدد من المتهمين الذين قاموا ببيع مواد غذائية بأسعار أعلى من السعر المحدد في السوق، وذلك في إطار جهود الوزارة الرامية إلى حماية المستهلك وتعزيز الرقابة على الأسواق.

وأكدت مدير عام الدائرة القانونية، الحقوقية فرح حكمت مكي، أن هذه القرارات تعكس حرص السلطة القضائية على دعم جهود الوزارة في تطبيق القانون ومحاسبة المخالفين، بما يسهم في الحد من حالات التلاعب بالأسعار، وحماية الأمن الغذائي للمواطن .

وأضافت أن الوزارة مستمرة في متابعة جميع التجاوزات التي تمس استقرار السوق، واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق كل من يحاول استغلال الظروف لتحقيق مكاسب غير مشروعة، داعية المواطنين الى التبليغ عن اي حاله ارتفاع للاسعار من خلال ارقام الهواتف والصفحات الرسمية للوزارة .

الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية : التواصل المباشر مع الموظفين والمواطنين يمثل ركيزة أساسية للارتقاء بالأداء الوظيفي

بغداد / مجلة التجارة العراقية

أكدت السيدة المدير العام المحترمة المهندسة لمى هاشم الموسوي حرصها على ترسيخ مبدأ التواصل المباشر مع الموظفين والمواطنين من خلال المقابلات الأسبوعية والاستماع إلى طلباتهم ومعالجة المعوقات التي تواجههم ومتابعة القضايا المطروحة وإيجاد الحلول المناسبة لها ضمن الصلاحيات الممنوحة وبما ينسجم مع التعليمات النافذة ويعزز مبادئ الشفافية ويرتقي ببيئة العمل ويحقق المصلحة العامة

وخلال المقابلات استمعت السيدة المدير العام إلى عدد من المطالب المتعلقة بالجوانب الإدارية والمالية والصحية للحاضرين ووجهت الأقسام المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها وتنفيذها وفق الضوابط والتعليمات النافذة بما يسهم في إنجاز المعاملات وتقديم أفضل الخدمات للموظفين والمواطنين.

وزير التجارة يعلن اختتام الموسم التسويقي للحنطة ٢٠٢٦ باستلام ٤,٨ ملايين طن .

بغداد / مجلة التجارة العراقية

أعلن وزير التجارة الدكتور مصطفى نزار العاني ، اختتام الموسم التسويقي لمحصول الحنطة لعام ٢٠٢٦، مؤكداً أن إجمالي الكميات المستلمة بلغ أربعة ملايين وثمانمئة ألف طن، في إنجاز يعكس نجاح الخطة التسويقية والتنسيق العالي بين الجهات المعنية .

وأوضح الوزير أن الكميات التي لم يتم استلامها، سواء كانت من داخل الخطة الزراعية أو خارجها، سيُسمح بنقلها بين المحافظات وتداولها في الأسواق المحلية، فضلاً عن فتح باب تصدير الكميات الفائضة بعد استكمال حسم الاحتياجات المحلية، بما يضمن تأمين الخزين الاستراتيجي حتى انطلاق الموسم التسويقي المقبل .

وثمن العاني الجهود الكبيرة التي بذلها مزارعو وفلاحو العراق في إنجاح الموسم، معرباً عن تقديره للأجهزة الأمنية والحكومات المحلية في المحافظات لما قدمته من دعم أسهم في انسيابية عمليات الاستلام والتسويق، كما أشاد بالجهود المتميزة لكوادر الشركة العامة لتجارة الحبوب والعاملين في المراكز التسويقية، الذين كان لهم الدور الأساس في تحقيق هذا النجاح .

وأكد الوزير أن وزارة التجارة تواصل متابعة إجراءات صرف المستحقات المالية للفلاحين، مشيراً إلى أن الأيام المقبلة ستشهد إطلاق دفعة جديدة من المستحقات، التزاماً من الوزارة بحقوق المزارعين ودعماً للقطاع الزراعي .

الشركة العامة لتجارة الأسواق المركزية تعقد اجتماع مجلس إدارتها الرابع لعام ٢٠٢٦

بغداد / مجلة التجارة العراقية

عقد مجلس إدارة الشركة العامة للأسواق المركزية إحدى تشكيلات وزارة التجارة جلسته الرابعة لعام ٢٠٢٦ برئاسة المدير العام،فرح حكمت مكي، وبحضور مدير عام الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن ومدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية وأعضاء المجلس كافة.

وشهد الاجتماع مناقشة عدد من الملفات المهمة، أبرزها مشروع إعادة تفعيل نشاط الشركة في الأسواق الحرة بالمنافذ الحدودية والمطارات، انسجاماً مع أهدافها المحددة في بيانها التأسيسي، فضلاً عن بحث تشكيل اللجان المشتركة مع هيئة الاستثمار لوضع المعالجات المناسبة للمشاريع الاستثمارية المتلكئة وتسريع إجراءاتها.

وأكدت المدير العام أن مجلس الإدارة يواصل اتخاذ القرارات والتوصيات التي تسهم في تنشيط الاستثمار، والحفاظ على أصول الشركة، وتطوير بيئة العمل، بما ينسجم مع توجهات الوزارة وخططها التطويرية.

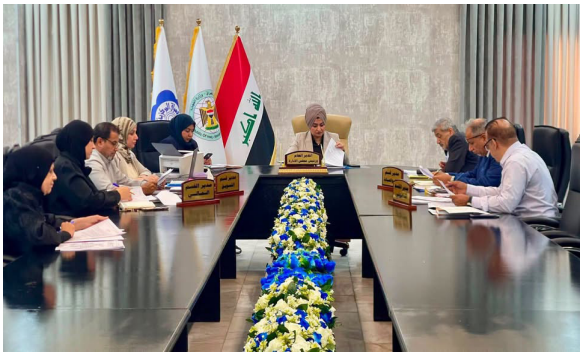

الشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية تبحث توفير منظومات الطاقة الشمسية ودعم المبادرات الوطنية

بغداد / مجلة التجارة العراقية

برعاية وزير التجارة الدكتور مصطفى نزار العاني، بحثت الشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية آليات وخطط توفير منظومات الطاقة الشمسية ومستلزماتها، ومناقشة الجوانب الفنية والاقتصادية والتسويقية المرتبطة بهذه المبادرة، بما ينسجم مع توجهات الدولة نحو تعزيز استخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة.

وأكدت مدير عام الشركة المهندسة أريج حسين الجميلي أن هذه المبادرة تمثل توجهاً وطنياً وتنموياً مهماً، لما لها من دور في دعم قطاع الطاقة، وترشيد الاستهلاك، وتشجيع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، بما يسهم في تحقيق فوائد اقتصادية وبيئية مستدامة.

وأضافت أن اللقاء شهد التأكيد على الدور الوطني الذي تضطلع به وزارة التجارة، من خلال الشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية، في ترجمة التوجهات الحكومية إلى مبادرات عملية تلبي احتياجات المواطنين والمؤسسات الحكومية وتواكب متطلبات السوق.

وأكدت إدارة الشركة مواصلة دراسة الموضوع وإعداد رؤية متكاملة لآليات التنفيذ والتجهيز، وفق الضوابط والتعليمات النافذة وتوجيهات وزارة التجارة، بما يسهم في إنجاح المبادرة وتحقيق أهدافها في دعم التحول نحو استخدام الطاقة النظيفة.

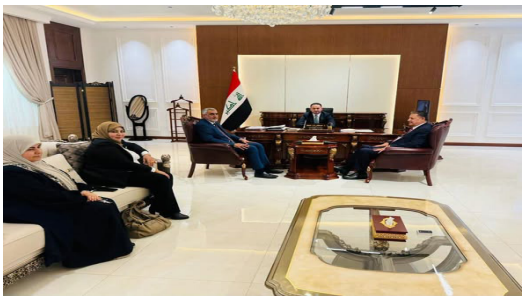

الشركة العام للمعارض العراقية تبحث مع المستشار التجاري التركي تعزيز مشاركة الشركات التركية في الدورة الـ٥٠ لمعرض بغداد الدولي

بغداد / مجلة التجارة العراقية

بحثت الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية، مع المستشار التجاري التركي فاتح جلينك، سبل تعزيز التعاون التجاري والمعرضي بين العراق وتركيا، وفتح آفاق أوسع أمام مشاركة الشركات التركية في الفعاليات الاقتصادية التي تستضيفها بغداد.

وتناول اللقاء الاستعدادات والتحضيرات الخاصة بمشاركة الشركات التركية في الدورة الـ٥٠ لمعرض بغداد الدولي، إلى جانب بحث آليات تطوير العلاقات التجارية والمعرضية بين البلدين، وتبادل الخبرات والتجارب بما يسهم في دعم وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري المشترك.

وأكد الجانب التركي حرصه على المشاركة الفاعلة في الدورة المقبلة وبعدد أكبر من الشركات، مع تخصيص جناح للجمهورية التركية، بما يعكس أهمية معرض بغداد الدولي كمنصة اقتصادية وتجارية تجمع الشركات والمؤسسات من مختلف الدول.

كما جرى التأكيد على أهمية استمرار التنسيق والتواصل بين الجانبين، بما يسهم في تعزيز حضور الشركات التركية والعراقية في المعارض والفعاليات الاقتصادية، ويدعم فرص الشراكة التجارية والاستثمارية بين البلدين.

الشركة العامة لتصنيع الحبوب تبحث مع رابطة المخابز والأفران آليات العمل وتذليل المعوقات

بغداد / مجلة التجارة العراقية

بحث مدير عام الشركة العامة لتصنيع الحبوب في وزارة التجارة الدكتور حيدر نوري الكرعاوي مع ممثلي رابطة المخابز والأفران، آليات العمل المعتمدة والتسهيلات الممكن تقديمها لهذه الشريحة، بما يسهم في تبسيط الإجراءات وتذليل المعوقات التي تواجه عملهم.

وجرى خلال اللقاء الذي حضره معاون المدير العام للشؤون الفنية ومدراء اقسام القانوني والرقابة طرح عدد من المقترحات والمطالب من قبل أصحاب المخابز والأفران، والتي من شأنها دعم هذا القطاع الحيوي وتعزيز دوره في توفير المنتجات الغذائية للمواطنين.

وأكد الكرعاوي حرص الشركة على معالجة الثغرات القانونية التي تعيق عمل المخابز والأفران، والعمل على إيجاد الحلول الممكنة، إدارياً وقانونياً، بما ينسجم مع الضوابط والصلاحيات النافذة.

ووجه المدير العام بتشكيل لجنة برئاسة المعاون الفني وعضوية القسم القانوني وقسم الرقابة، لدراسة الطلبات والمقترحات المقدمة من ممثلي الرابطة، وبحث إمكانية اعتماد أو تعديل الآليات المعمول بها بما يسهم في تبسيط الإجراءات ومعالجة المعوقات.

كما أبدى الكرعاوي استعداده للتنسيق مع الدوائر والجهات ذات العلاقة بهدف دعم قطاع المخابز والأفران وتسهيل عمله، ضمن الأطر القانونية والضوابط والصلاحيات المعتمدة، مؤكداً أهمية التعاون المشترك للنهوض بهذا القطاع وتطوير مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وزارة التجارة تعلن اطلاق خدمة نقل الفرد من بطاقة لاخرى الكترونياً في بغداد وجميع المحافظات

بغداد / مجلة التجارة العراقية

أعلنت وزارة التجارة عن إطلاق خدمات نقل فرد من بطاقة لاخرى في بغداد والمحافظات وذلك عبر برنامج البطاقة التموينية الإلكترونية .

وأوضح بيان المكتب الإعلامي للوزارة نقلاً عن مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة السيد طالب حسن نعمة أن هذه الخطوة تأتي ضمن جهود الوزارة لتطوير الخدمات التموينية وتسهيل الإجراءات على المواطنين باستخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة .

وزير التجارة يجري جولة تفقدية في دائرة تسجيل الشركات ويؤكد أهمية الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين

بغداد / مجلة التجارة العراقية

أجرى وزير التجارة الدكتور مصطفى نزار العاني جولة تفقدية في دائرة تسجيل الشركات، إحدى تشكيلات الوزارة، للاطلاع على سير العمل وآليات تقديم الخدمات للمراجعين.

ورافق الوزير خلال الجولة مدير عام دائرة تسجيل الشركات رشاد خلف، حيث اطلع على طبيعة الإجراءات المتبعة في إنجاز معاملات المواطنين ومستوى الأداء داخل الدائرة.

كما التقى الوزير بعدد من المراجعين والمحامين، واستمع إلى طلباتهم وملاحظاتهم المتعلقة بالخدمات المقدمة، موجهاً بضرورة متابعة احتياجاتهم والعمل على تذليل المعوقات التي قد تواجههم.

وأكد العاني أهمية الارتقاء بمستوى العمل وتبسيط الإجراءات الإدارية بما يسهم في تقديم خدمات نوعية ومريحة للمواطنين، مشدداً على بذل أقصى الجهود لتوفير أفضل الخدمات وتعزيز كفاءة الأداء بما ينسجم مع توجهات الوزارة في تطوير العمل المؤسسي.

لتطوير أساليب العمل.. «الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن» تبحث معوقات قسم النقل وتستعد لانتخابات مجلس الإدارة

بغداد / مجلة التجارة العراقية

لغرض الارتقاء باساليب العمل وتقديم أفضل الخدمات اعلام السيارات استقبل السيد (محمد عامر عبد الكريم) المدير العام وكالة للشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن عدد من موظفين قسم النقل والورش واستمع الى العديد من المعوقات التي يمر بها القسم وتقديم الحلول المناسبة لها ، ومن جانب اخر التقى (المدير العام وكالة) عدد من مرشحين أعضاء مجلس إدارة الشركة لمناقشة بعض الأمور للتأهيل للدورة القادمة وحيث سيكون موعد الانتخابات بتاريخ ١٤ / أيلول ٢٠٢٦ .

دائرة الرقابة التجارية تبحث آليات تطوير العمل الرقابي وتعزيز كفاءة الاداء

بغداد / مجلة التجارة العراقية

عقدت دائرة الرقابة التجارية والمالية في وزارة التجارة اجتماعاً موسعاً ضم شعب الدائرة كافة لمناقشة آليات تطوير العمل الرقابي وتعزيز كفاءة الأداء بما يسهم في الارتقاء بمستوى المهام الرقابية وتنفيذها وفق الخطط المعتمدة

وقال مدير عام الدائرة رياض مهدي الموسوي إن الاجتماع خصص لبحث واقع العمل الرقابي ومراجعة آلياته فضلاً عن مناقشة السبل الكفيلة بتطوير الأداء وتعزيز التنسيق بين شعب الدائرة بما يضمن سرعة ودقة إنجاز المهام الموكلة إليها

وأضاف الموسوي أن المرحلة المقبلة تتطلب تكثيف الجهود الرقابية وتطوير أساليب العمل بما يتناسب مع طبيعة المسؤوليات التي تضطلع بها الدائرة مؤكداً أهمية المتابعة الميدانية المستمرة ورصد المخالفات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وبما يسهم في حماية المستهلك ودعم استقرار الأسواق المحلية

وأشار إلى ضرورة توحيد وتنسيق الجهود بين مختلف الشعب والأقسام واعتماد آليات عمل أكثر فاعلية تسهم في تعزيز الأداء المؤسسي وتحقيق الأهداف الرقابية للدائرة وفق توجيهات الوزارة المركزية

قنوات التواصل والإبلاغ الرسمية:

الخط الساخن المباشر:

للاتصال بدائرة الرقابة التجارية والمالية: ٠٧٧٢٩٢٢٢٠١٩

منصة «راقبني» الإلكترونية:

لتقديم الشكاوى والبلاغات إلكترونياً عبر بوابة أور الإلكترونية للخدمات الحكومية من خلال الرابط التالي:

https://ur.gov..iq/

المنصات الرسمية لوزارة التجارة العراقية على الرابط :

https://www.mot.gov.iq

الجبوري : لـ مجلة التجارة العراقية لا نكتفي بالتدريب.. نرافق رائد الأعمال من مرحلة الفكرة إلى نمو المشروع واستدامته

حوار مجلة التجارة العراقية
مع الاستاذ فلاح حسن الجبوري
مدير ريادة الاعمال في اتحاد الغرف التجارية العراقية

في ظل التحديات الاقتصادية المتسارعة التي يواجهها العراق والمنطقة، برزت ريادة الأعمال كأداة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة، وتنويع مصادر الدخل، وتوليد فرص العمل للشباب والنساء على حد سواء

في البداية نود ان نرحب بالاستاذ فلاح حسن الجبوري ليكون ضيف عزيزاً على قراء مجلة التجارة العراقية ونود ان نستأهل حوارنا معك بالأسئلة الاتية .

أكدت رؤية اتحاد الغرف التجارية العراقية على التوجه نحو اقتصاد متنوع يقوده القطاع الخاص من خلال تعزيز بيئة ريادة الأعمال وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كيف يترجم مركز ريادة الأعمال في الاتحاد هذه الرؤية إلى خطوات عمل جادة وملموسة في السوق العراقي؟

نحن في قسم ريادة الأعمال في اتحاد الغرف التجارية العراقية نؤمن بأن دعم ريادة الأعمال لا يجب أن يبقى في إطار التدريب والفعاليات فقط، وإنما يجب أن يتحول إلى مسار عملي يساعد صاحب المشروع من مرحلة الفكرة وصولاً إلى تأسيس المشروع ونموه واستدامته ولهذا نعمل على عدة محاور، أهمها بناء قدرات رواد الأعمال وأصحاب المشاريع

الصغيرة والمتوسطة من خلال الورش والبرامج التدريبية، وتعزيز دور شعب ريادة الأعمال في الغرف التجارية، إضافة إلى تطوير قواعد بيانات للمشاريع ورواد الأعمال للتعرف بشكل أفضل على احتياجاتهم والتحديات التي تواجههم.

كما نركز على ربط المشاريع بالقطاع الخاص والأسواق والجهات الداعمة، وتشجيع التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية، ونشر ثقافة الابتكار وتطوير نماذج الأعمال. والأهم بالنسبة لنا هو أن تكون الغرف التجارية أقرب إلى صاحب المشروع، ليس فقط كجهة تمثل القطاع الخاص، وإنما كشريك يمكن أن يقدم له التوجيه والمعلومة والتواصل مع الجهات ذات العلاقة.

ماهي مساهمتكم بتأهيل وتمكين العديد من رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة والصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة؟

ركزنا خلال الفترة الماضية على تقديم برامج تدريبية عملية تتناسب مع احتياجات السوق العراقي، وليس فقط برامج نظرية. لذلك تناولت أنشطتنا موضوعات مثل إدارة المشاريع، إعداد نموذج العمل ،التسويق الرقمي، التجارة الإلكترونية، الابتكار، مهارات التفاوض، بناء الشراكات، الوصول إلى الأسواق وتطوير المشاريع، كما حرصنا على أن تكون البرامج متاحة لأكبر شريحة ممكنة، وبالتعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، لأن تمكين رائد الأعمال يحتاج إلى منظومة متكاملة وليس جهة واحدة، ونحن نولي اهتماماً خاصاً بالمشاريع الصغيرة جداً ومتناهية الصغر؛ لأنها تمثل نقطة الدخول للكثير من الشباب والنساء إلى عالم الأعمال. لذلك نركز على مساعدتهم في الانتقال من مشروع يعتمد على الجهد الشخصي فقط إلى مشروع لديه نموذج عمل واضح، وسوق مستهدف، وإدارة مالية وتسويقية أفضل، وفرصة حقيقية للنمو.

إن دعم رواد الأعمال لا يقتصر على التدريب وبناء القدرات فحسب، بل يتطلب بيئة تمويلية ومرافقة مستمرة ما هي آلياتكم وخططكم التي تضمن تسهيل وصول أصحاب المشاريع للجهات المصرفية، وتقديم الإرشاد الفني لهم خلال مرحلتي التأسيس والنمو؟

هذه من أهم القضايا التي نعمل عليها، لأن التدريب وحده لا يكفي أحياناً يكون صاحب المشروع لديه فكرة جيدة أو منتج جيد، لكنه يواجه صعوبة في إعداد دراسة المشروع أو تحديد احتياجاته التمويلية أو التعامل مع الإجراءات

المصرفية دورنا هنا هو التسهيل والربط والإرشاد، وليس أن تحل محل المصارف أو الجهات التمويلية. نسعى إلى مساعدة صاحب المشروع على فهم احتياجاته بشكل أفضل، وإعداده للتعامل مع الجهات التمويلية من خلال تطوير نموذج العمل، ودراسة الجدوى، والتخطيط المالي، وتحديد احتياجات المشروع بشكل واقعي، كما نعمل على تعزيز التواصل بين الغرف التجارية والجهات المصرفية والتمويلية والبرامج الداعمة، بحيث تكون هناك قنوات أوضح أمام أصحاب المشاريع للوصول إلى المعلومات والفرص المتاحة وفي المرحلة المقبلة، نطمح إلى تطوير منظومة مرافقة للمشروع تبدأ من مرحلة التأسيس وتستمر خلال مرحلة النمو، بحيث لا ينتهي دورنا بمجرد انتهاء الورشة التدريبية، وإنما نتابع احتياجات المشروع ونوجهه إلى الجهة المناسبة عندما يحتاج إلى تمويل أو استشارة أو تطوير مهارات أو الوصول إلى السوق.

هل من كلمة اخيرة لحضرتكم.

رسالتي إلى كل شباب وشابة لديه فكرة أو مشروع قائم هي: لاتنتظر ان تكون الظروف مثالية حتى تبدأ، ولكن ابدأ بشكل صحيح، وتعلم من السوق وطوّر مشروعك باستمرار العراق يمتلك طاقات كبيرة وسوق واسعاً وفرصاً حقيقية في قطاعات متعددة، لكن تحويل هذه الفرص إلى مشاريع ناجحة يحتاج إلى فكرة واضحة، وإدارة جيدة، ومعرفة بالسوق، وتمويل مناسب، وشراكات حقيقية , ومن جانبنا في اتحاد الغرف التجارية العراقية، سنستمر في العمل على تعزيز دور الغرف في دعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفتح مساحات أكبر للتدريب والتشبيك والوصول إلى المعلومات والأسواق نحن لا نريد فقط أن نزيد عدد المشاريع، وإنما نريد أن نساعد على بناء مشاريع عراقية قادرة على الاستمرار والنمو وخلق فرص عمل حقيقية.

في ختام حوارنا نتقدم بالشكر الجزيل لكم و لاهتماكم الكبير متمنين لكم الخير والتوفيق خدمة لعراقنا الحبيب

اعتماد الجمهور على الصحافة الالكترونية في زيادة معارفهم بالموضوعات الاقتصادية

اعداد : نضال حسين ياسين السعدي / الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية

المقدمة :

في خضم هذا التحول، برزت الصحافة الإلكترونية كفاعل أساسي في منظومة الإعلام المعاصر، محولةً إلى منصة محورية لنقل الأخبار والمعلومات، وتشكيل الوعي المجتمعي، بل وغدت بمثابة مرآة تعكس اهتمامات الجمهور وساحة للتفاعل مع قضاياه المتنوعة ، وبفضل ما تتيحه من سرعة في التغطية وسهولة الوصول إلى المحتوى، أسهمت هذه الصحافة الرقمية في تعزيز التدفق اللحظي للمعلومات، لاسيما في سياق الموضوعات التي تلامس حياة الأفراد اليومية وتطلعاتهم المستقبلية، وفي مقدمتها الموضوعات الاقتصادية.

اذ يكتسب فهم اعتماد الجمهور على الصحافة الإلكترونية في زيادة معارفهم بالموضوعات الاقتصادية أهمية قصوى. ففي ظل تعقيد المفاهيم الاقتصادية وتأثيرها المباشر على حياة الأفراد والمجتمعات ويهدف إلى فهم مدى اعتماد الجمهور على هذه الوسيلة الرقمية كمصدر رئيس للمعلومات الاقتصادية، والكشف عن العوامل التي تؤثر في هذا الاعتماد، وأنماط تفاعل الجمهور مع المحتوى الاقتصادي ، جاء هذا البحث ليسلط الضوء على دور الصحافة الالكترونية في العراق وتحديدا في تغطية الموضوعات الاقتصادية من خلال دراسة شاملة وفق منهجة علمية منظمة .يسعى هذا البحث إلى استجلاء طبيعة العلاقة بين الجمهور العراقي والصحافة الإلكترونية الى أربعة فصول : وهي: (الفصل الاول :الاطار المنهجي للبحث ،الفصل الثاني : الصحافة الالكترونية ، الفصل الثالث :الجمهور والاعلام

الاقتصادي ، الفصل الرابع :الدراسة الميدانية) .

الفصل الاول : الاطار المنهجي للبحث

اولا: مشكله البحث وتساؤلاته : أن السمة الرئيسة التي تميز البحوث العلمية كونها تنطوي على مشكلة محددة ، يحتاج لمن يتصدى اليها بالدراسة والتحليل . تعد مشكلة البحث من أصعب الخطوات التي تواجه الباحث ، إذ تكمن مشكلة البحث في محاولة التعرف على مستويات اعتماد الجمهور العراقي المتمثل بجمهور مدينة بغداد على الصحافة الاقتصادية للتزود بالمعرفة والمعلومات عن الموضوعات الاقتصادية اذ اتخذت المشكلة البحثية التركيز على عرض سؤال البحث الرئيسي (الى اي مدى يعتمد الجمهور على الصحافة الالكترونية في زيادة معارفهم في الموضوعات الاقتصادية ؟ ، ما هي ابرز الموضوعات الاقتصادية التي يتابعها الجمهور في الصحف الالكترونية ؟

ثانياً: اهمية البحث : يعد البحث العلمي اساس التقدم المعرفي إذ يسهم في حل المشكلات وتطوير المجتمعات من خلال منهجية دقيقة ومنظمة.

تتحدد أهميه عن تاثير الصحافة الالكترونية على اعتماد ومعرفه الجمهور بالموضوعات الاقتصادية كمصدر للمعلومات باختلاف مستوياتهم العمرية والثقافية والمهنية فضلا عن انتشار الصحف الالكترونية لمعظم افراد المجتمع بحيث اصبحت متاحة بشكل كبير خاصه في ضل تزايد الاعتماد على الانترنيت كمصدر رئيسي للاخبار .

ثالثاً: اهداف البحث : تهدف هذه الدراسة الى معرفة واستكشاف مدى اعتماد الجمهور على الصحافة الالكترونية كمصدر للمعلومات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية، اذ ينبغي ان يسعى كل باحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف المحددة تصاغ على شكل اسئلة ويسعى الى ايجاد اجابات صريحة وواضحة ومفهومة عنها : –

١– التعرف على مدى أعتماد الجمهور على الصحافة الالكترونية في زيادة معارفهم بالموضوعات الاقتصادية

٢ –التعرف على الفنون الصحفية التي اعتمدتها الصحافة الالكترونية في مناقشة الموضوعات الموضوعات الاقتصادية .

رابعاً: منهج البحث ونوعه : المنهج الذي ينتمي إلى البحوث الوصفية التي ترمي إلى وصف أحداث أو ظواهر معينه وجمع الحقائق والمعلومات عنها، ووصف الظروف الخاصة بها، وتقرير حالتها كما هي في الواقع . وذلك بهدف الحصول على معلومات دقيقة ووافية .

أمّا منهج البحث فقد اعتمدت الباحثة المنهج المسحي الذي يعد من أبرز المناهج المستخدمة في البحوث الإعلامية، للحصول على المعلومات والبيانات التي تتعلق بموضوع البحث الحالي.

خامساً: مجتمع البحث والعينة المجموعة الكاملة من أفراد أو وحدات الدراسة وهو المجتمع الأكبر الذي تستهدفه الباحثة، وعليه يتمثل مجتمع البحث بجمهور مدينة بغداد ، ولكبر حجم المجتمع لجأت الباحثة لاختيار عينة متمثلة في المجتمع الاصلي ، ومختارة بشكل علمي دقيق وحددت الباحثة مجتمع البحث (جمهور مدينة بغداد) العينة المطلوبة او المتفق عليها لدراسة عينة البحث وقد تم تحديد مجتمع البحث هنا بمستخدمي الصحف الإلكترونية من الجمهور ،ممن يعتمدون على الصحف الالكترونية في الحصول على المعلومات بشأن القضايا الاقتصادية .

سادساً: عينة البحث : مجموعة من الوحدات

الخاضعة للدراسة التحليلية التي يجب ان تكون ممثلة تمثيلا صادقا للمجتمع الاصلي ويمكن تعميم نتائجها عليه ،وقد تم تحديد العينة العمدية (القصدية) عينه لهذا البحث، والعينة العمدية هي نوع من العينات غير الاحتمالية والتي يتم اختيارها لغرض أو قصد معين، على وفق اسس وأساليب علمية متفق عليها .

وقد اتخذت الباحثة عينة عمدية قوامه (٢٥٠) مفرده من جمهور محافظة بغداد وهم الأفراد الذين يطلعون على الصحافة الإلكترونية ويتابعون الأخبار الاقتصادية بشكل دوري وتم توزيع العينة على سكان محافظة بغداد في جانبي الكرخ والرصافة اذ تم توزيع (١٢٥) عينة في جانب الرصافة و(١٢٥ عينة اخرى في جانب الكرخ للتعرف على مدى اعتماد الجمهور على الصحف الالكترونية في زيادة معارفهم بالموضوعات الاقتصادية .

سابعاً: اجراءات البحث وادواته : مثلت أداة الاستبانة والقياس أداة رئيسة للبحث بصفتها أداة علمية مساعدة في عملية جمع البيانات والمعلومات التي تتطلبها الدراسة ، وقد قامت الباحثة بمجموعة من الإجراءات لغرض بناء اختيار صالح لقياس اعتمادية الجمهور المستهدف على الصحافة الإلكترونية في الحصول على المعلومات بشأن الموضوعات الاقتصادية ، وتم إعداد استبانة بحثية تتكون من (٣٩) فقرة ، وتتضمنت أستمارة الاستبيان عدد من المحاور، يتضمن المحور الأوَّل البيانات الديموغرافية (الشخصية) للمستجيبيّن، والمحور الثاني خاص بأنماط ودوافع التعرض للصحافة الالكترونية ، ومحور ثالث يمثل مقياس الاعتماد على الصحف الالكترونية وزيادة المعرفة ويقسم بدوره الى ثلاثة محاور فرعية : (اوافق ، محايد ، لا اوافق) ، والحور الرابع يمثل العلاقة الارتباطية وأثبات صحة الفرضيات . وقامت الباحثة بتوزيع الاستمارة على جمهور محافظة بغداد في جانبي الكرخ والرصافة ذكورا واناثا ، خلال فترة شهر كانون الثاني ، وقد حسب صدق المقياس بالمؤشرات الاتية :

ثامناً: اجراءات الصدق والثبات:

١ . الصدق: من اجل ان تكتمل محددات القياس , فانه من الضروري قياس درجة الصدق والثبات الصدق أداة لقياس وارتفاع مستوى الثقة فيما توصل اليه الباحث من نتائج البحث التي يمكن الانتقال منها الى التعميم.

ولغرض قياس مدى صلاحية استمارة الاستبانة البحث وصدقها الظاهري , عرضت الباحثة الاستمارة على مجموعة من الخبراء من اساتذة كلية الاعلام واستاذ كلية الادارة والاقتصاد (عضو خارجي) وقد قامت الباحثة باجراء التعديلات والاخذ بكافة الملاحظات التي وضعها الخبراء لتكون الاستمارة صالحة للدراسة

٢-. معامل الثبات : تُشير المصادر المنهجية في البحث العلمي إلى وجود طرائق متعددة شائعة لتقدير معامل الثبات، يمكن استعمال إحداها للتعرف على درجة الثبات، فقد استخدمت الباحثة طريقة الاختبار – وإعادة الاختبار(test – retest) في حساب معامل الثبات ، أي طريقة ثبات الباحثة مع نفسها ، عن طريق تحليل جزء من العينة مرتين وفي مدتين زمنيتين مختلفتين، ثم يحسب معامل الثبات اعتمادا على نتائج هاتين المرتين كما لو كان كل مرة قام بتحليلها مرمز مختلف ، (زغيب، ٢٠٠٩، صفحة ١٦٣) . وفي ضوء هذه الطريقة اجرت الباحثة الاختبار الأول على(١٠٪) من الحجم الكلي للمبحوثين الذين خضعوا للقياس والدراسة البالغ (٢٥٠) مبحوثا ، إذ بلغ حجم جزء

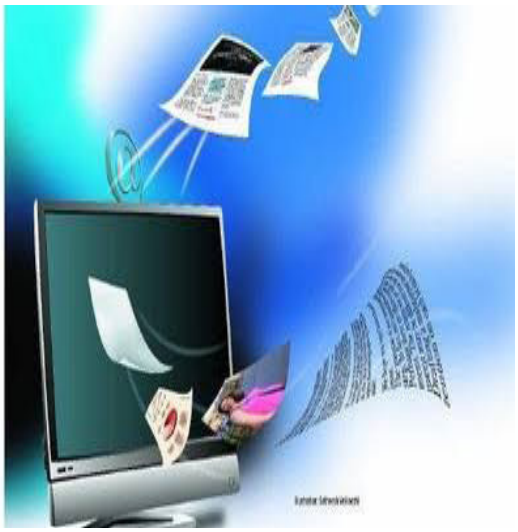

عينة الاختبار(٢٥) مبحوثا، وأعادت الباحثة إجراء الاختبار على العدد نفسه من جزء عينة الاختبار بعد مرور (٣٠ يوماً)، فقد اجرت الاختبار الاول بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠٢٥ ، واعادت اجراء الاختبار مرة ثانية بتاريخ ٢٨/ ٢ / ٢٠٢٥ مستخدمة آليات القياس والترميز نفسها ، وبعد مقارنة النتائج التي توصلت إليها الباحثة في الاختبار الثاني مع نتائج الاختبار الأول للتحقق من قدر الثبات تبين أن درجة الثبات بلغت نسبتها(٠,٨٨) ، وتعطي هذه النسبة دلالة احصائية على أن درجة الثبات عالية في معظم فقرات التحليل والقياس ، ، وكما مبين في تطبيق المعادلة الاتية :

معادلة قياس معامل الثبات

٢ × عدد الحالات المتفق عليها في الاختبارين

مقسوم على ٢ × عدد الحالات الأصلية

تاسعاً: النظرية الموجهة للبحث : تعد نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام هي النظرية ألاقرب إلى موضوع الرسالة البحثة ، لأنها تعنى بموضوع الاعتماد بين الجمهور ووسائل الإعلام في تكوين المعارف وتشكيل الاتجاهات، وهذا ما تسعى اليه الباحثة ، تسعى نظرية الاعتماد الى فهم العلاقة بين وسائل الاعلام والجمهور لمعرفة : لماذا يتابع الجمهور وسائل الاعلام ؟ ماهي اهدافه التي يرمي لتحقيقها ؟ اذ (المجلة المصرية لبحوث الإعلام، القاهرة كلية الإعلام، جامعة القاهرة .

ويقوم منظور الاعتماد على وسائل الاعلام على دعامتين رئيسيتين هما :

أ– ان هنالك اهداف للافراد يبغون تحقيقها من خلال المعلومات التي توفرها المصادر المختلفة سواء كانت هذه الاهداف شخصية ام اجتماعية

ب – اعتبار نظام وسائل الاعلام نظام معلومات يتحكم بعملية تحقيق الاهداف الخاصة بالافراد ويمكن الحصول على هذه المصادر من خلال استقاء المعلومات ويتم نشرها بعمليات (الاعداد – الترتيب – التنسيق) ثم نشرها بصورة اخرى . (السنجري، ٢٠٢٤)

عاشراً: دراسات سابقة :

هي من الاعمال المهمة للباحث اذ توفر اطارا معرفيا للباحثين لبناء الاسس الصحيحة عليها من خلال دراسة وفهم للابحاث السابقة عبر مر السنين اذ يقوم الباحث بالتعمق لبعض الدراسات المشابهة لعنوان بحثة وتحديد الفراغات المعرفية والتي يمكن ان يسهموا في ملئها «(عبد الحميد / ٢٠٠٠ / صفحة ٩٤) ،يعمد الباحثون الى مراجعة الدراسات السابقة لتوثيق الاضافة العلمية التي يقومون بها باضافة معلومات جديدة في مجالهم البحثي.

١ – دراسة (فاطمة مثنى حسن الغريباوي ٢٠٢١) اعتماد الجمهور العراقي على الصحافة الالكترونية في الحصول على المعلومات للازمات المحلية لجمهور محافظة واسط .

وتهدف الى التعرف على ثقة الجمهور العراقي بما تنشره الصحف الإلكترونية من معلومات عن الأزمات

المحلية، وتحديد أبرز الأزمات التي يتابعها الجمهور في الصحف الإلكترونية , للوقوف على متابعة الجمهور للصحف الإلكترونية التي تزودهم بالمعلومات بشأن الأزمات في محافظة واسط

والكشف عن مدى اهتمام مواقع الصحف الإلكترونية بتغطية شؤون المحافظة ومشكلاتها، والكشف عن مدى ثقة الجمهور في المضامين التي تنشرها الصحف الإلكترونية من الأزمات المحلية . واستخدمت الباحثة اداة الاستبانة لتحديد المقياس واسفرت نتائج البحث الى أن فئة المستجيبين الذين يقضون (اقل من ساعة) في مطالعة الصحف الالكترونية جاءت في المرتبة الأولى وبنسبة ٥٢.٣٪ تلتها فئة (ساعتان فاكثر) بالمرتبة الثانية وبنسبة ٣٢٠٦٪ اوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية هي استخدام المنهج الوصفي وايضا استخدام اداة الاستبانة لتحديد المقياس وايضا العينة متمثلة بالجمهور وتحديدا جمهور محافظة واسط اما اوجه الاختلاف عن الدراسة الدراسة السابقة هي تناول الدراسة موضوع الازمات المحلية في المحافظة وايضا دراستنا الحالية شملت جمهور محافة بغداد .

الفصل الثاني : الصحافة الالكترونية

المبحث الاول : الصحافة الالكترونية

أ – في ظل عصر التكنلوجيا الرقمية أصبحت الصحافة الالكترونية أداة محورية في نقل الاخباروالمعلومات ، يعتبر هذا النوع من الصحافة تطورًا طبيعيًا للصحافة التقليدية نتيجة للثورة التكنولوجية التي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، حيث أصبحت سرعة النشر والتفاعل مع الجمهور من أبرز ميزاتها، ما جعلها تتفوق على الصحافة الورقية في القدرة على مواكبة الأحداث الفورية وإيصال المعلومات في وقت قياسي. كما تتميز الصحافة الإلكترونية بتوفيرها لخدمات إضافية مثل الأرشفة، وإمكانية التفاعل مع المحتوى عبر التعليقات والمشاركة، وكذلك القدرة على تحديث الأخبار بشكل مستمر.

ب – الصحافة الإلكترونية كصحافة تفاعلية: أن الصحافة الإلكترونية هي تطور في مجال الصحافة التقليدية، حيث تمزج بين خصائص الصحافة المكتوبة والإذاعية والتلفزيونية، وتوفر أدوات تفاعلية تسمح للجمهور بالمشاركة والتعليق .

ت– الصحافة الالكترونية كشبكة معلوماتية : « نوع إعلامي لوسيلة إعلامية تتحقق بفكرة النشر الالكتروني، الذي بدوره يتجسد من خلال الانترنت، كشبكة معلوماتية وأداة ومصدر للمعلومة. وأصبح سهلا تطوره ثم تداوله بسبب فكرة عملية النشر المكتبي.

– عوامل تطور الصحافة الإلكترونية

امتزجت عوامل عديدة ساعدت على تطور الصحافة الإلكترونية ونجاحها ، أهم هذه العوامل :–

١–العامل التقني: ويتمثل بالتقدم الهائل في النظم الالكترونية وبرامجها المتعددة

العامل الاقتصادي: أصبحت العولمة الاقتصادية تحتاج رؤوس أموال وسلع وأيدي عاملة وسرعة في نشر المعلومات والأخبار لانها بحد ذاتها من الاحتياجات السلعية التي تتزايد أهميتها يوما .

٢–العامل السياسي: ويعد من العوامل المهمة المتمثلة باستخدام السلطات السياسية لوسائل الإعلام

المتوفرة على شبكة الإنترنت وحفظ الاستقرار فيه. (الطنبور، ٢٠١٤، صفحة ٢٥)

٤ – العامل الاجتماعي :أدى تغيير ثقافات الدول وعاداتهم وتقاليدهم والاهتمام بالقضايا المتعددة الجوانب بين الجمهور المتلقي الى أجتذاب الناس نحو وسائل الاعلام الجديد للحصول على الاخبار والمعلومات.(سانت زون ، ٢٠٢١، موقع الساحة) (https://saaha.live)

– تطور الصحافة الرقمية في العراق:

«شهدت الصحافة تحولاً جذرياً بفضل التحولات الرقمية . خلال مدة ظهور الإنترنت، انتقلت الصحافة من الورق إلى الشاشات، مما أتاح إصدار صحف إلكترونية متنوعة. هذا التطور أحدث تغييرات عميقة في مفهوم العمل الصحفي، وأدى إلى اعتماد قوالب صحفية جديدة تتناسب مع متطلبات العصر الرقمي.»

من جانب اخر ،غيّر الإنترنت طريقة تلقينا للأخبار. فقد ساهم في ظهور الصحف الإلكترونية التي تقدم محتوى متنوعًا وسهل الوصول إليه. هذا التطور جعل القارئ أكثر تفاعلاً مع المحتوى الصحفي، وأتاح له الحصول على المعلومات بشكل أسرع وأكثر شمولية وفرضت الثورة التكنولوجية تحديات جديدة على الصحافة، لكنها فتحت آفاقًا واسعة. فالصحف الإلكترونية أصبحت منافسًا قويًا للصحف التقليدية، مما دفع الصحفيين إلى تطوير مهاراتهم والتكيف مع التغيرات الرقمية.

والجمهور : – هو مجموعة من الناس يتابعون وسائل الاعلام ويتلقون رسائلها بواسطة مواقع التواصل الاجتماعي باشكالها المختلفة يجمعهم بيئة مشتركة وقيادة ومصالح ومكان واحد ويمكن ان يتم السيطرة عليهم وتوجيههم عن طريق ضخ المعلومات والاخبار والاحداث اوا باول بهدف ان يكون سلوكهم بالاتجاه المطلوب .

احدثت المواقع الالكترونية تغيرا في الوسائل الاعلامية فضلا عن غرس وتشكيل السلوك الحضاري في حياة المجتمع لما ينعكس بشكل أيجابي على حياة الفرد الاجتماعية والصحية والسياسية والاقتصادية والثقافية .

المبحث الثاني : الجمهور والموضوعات الاقتصادية

ويعرف الجمهور بانه «مجموعة من الاف راد يجمع بينهم ميل او اتجاه او عاطفة مشتركة او ادراك في وحدة المصالح لذلك يتولد لديهم شعور بالوحدة وتحقيق الذات ويتباين هذا الشعور من جمهور الى اخر .

الموضوعات الاقتصادية : مجموعة من القضايا المرتبطة بالسياسات المالية، وأسعار السلع، والاستثمار، التي تسهم في تشكيل آراء يعرّف الجمهور حول القضايا الاقتصادية .

«مجموعة القضايا والمضامين التي تتناول الشؤون الاقتصادية المحلية والدولية، والتي تقوم وسائل الإعلام بعرضها وتحليلها وتفسيرها للجمهور، بهدف تبسيط المفاهيم الاقتصادية المعقدة، مثل التضخم، البطالة، الموازنة العامة، الاستثمارات، الأسواق المالية، والأسعار.» ، يعد الاعلام أحد اسلحة العصر الحديث واشدها خطورة وفاعلية وحسما في الصراعات الدولية .

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية للبحث

يقدم هذا الفصل عرضا تحليلياً احصائيا معززا بالجداول وبعض الاشكال البيانية لمستويات اعتماد الجمهور على الصحافة الالكترونية للحصول على المعرفة الاقتصادية اذ جرت عملية تحليل اجابات المبحوثين البالغ حجمهم (٢٥٠) مبحوثا من جمهور مدينة بغداد في ضوء فقرات الاستبانة والمقياس التي خضعت للتحكيم العلمي .

جدول (١) يوضح الصحف العراقية الالكترونية التي يعتمد عليها الجمهور في متابعة القضايا الاقتصادية

تسلسل	الصفة الوظيفية	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	الصباح	١٤٢	٣١,٨٪	الأولى
٢	المشرق	٨٩	٢٠٪	الثانية
٣	بغداد اليوم	٨٠	١٧,٩٪	الثالثة
٤	الصباح الجديد	٦٤	١٤,٢٪	الرابعة
٥	الزمان	٢٦	٥,٨٪	الخامسة
٦	طريق الشعب	١٩	٤,٣٪	السادسة
٧	المدى	١٦	٣,٦	السابعة
٨	صوت العراق	١٠	٢,٢	الثامنة
المجموع		٤٤٦	١٠٠٪	

تمثل بيانات الجدول (١) التوزيع التكراري والنسبي للصحف الإلكترونية العراقية التي اعتمد عليها الجمهور العراقي للحصول على المعلومات الاقتصادية، بناءً على إجابات (٢٥٠) مبحوثًا وخلاصة لما تقدم يتبين ان اعتماد المبحوثين على أكثر من مصدر إعلامي يشير إلى تنوع في مصادر تلقي المعلومة، لكن مع وجود تركّيز ملحوظ نحو الصحف ذات الطابع الرسمي أو واسع الانتشار، كما اظهر الهيمنة النسبية لصحيفة «الصباح» مما يعكس الثقة في الطرح الرسمي أو تغطيتها المنتظمة للقضايا الاقتصادية، فضلا عن تدني الاعتماد على بعض الصحف الذي قد يعود إلى ضعف تغطيتها للشأن الاقتصادي أو محدودية انتشارها الإلكتروني.

جدول (٢) يوضح ابرز الموضوعات الاقتصادية التي يتابعها المبحوثين بالصحف الالكترونية

ت	الاجهزة	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	اخبار وزارة التجارة	٨٨	٪	الأولى
٢	رواتب الموظفين	٧٠	٪	الثانية
٣	اخبار العملة	٦٥	٪	الثالثة
٤	التبادل التجاري	٣٣	٪	الرابعة
٥	غرفة تجارة بغداد	١٦	٪	الخامسة
المجموع		٢٥٠	٪١٠٠	

فقد افرزت عملية المسح الميداني لإجابات المبحوثين ان أخبار وزارة التجارة تصدرت ترتيب الموضوعات وحلت بالمرتبة الاولى باهتمام بلغت نسبته (٣٥,٢٪) ، وهو ما يدل على حرص الجمهور على متابعة السياسات الاقتصادية والقرارات المتعلقة بالتوزيع والسلع، نظراً لتأثيرها المباشر على الأسواق والأسعار.

وخلاصة لما تقدم يتبين تركّيز جمهور الصحف الإلكترونية بشكل أساسي على الموضوعات الاقتصادية ذات التأثير المباشر واليومي على حياتهم، مثل السلع، الرواتب، وسعر العملة.

مناقشة نتائج الدراسة:

١ . مصادر المعلومات الاقتصادية: تصدرت صحيفة «الصباح» قائمة المصادر الرئيسية للمعلومات الاقتصادية بنسبة (٣١,٨٪)، مما يعكس مكانتها المتميزة في هذا المجال ، جاءت صحيفة «المشرق» في المرتبة الثانية بنسبة (٢٠٪)، مما يدل على ثقة الجمهور بها كمصدر اقتصادي ، حلت صحيفة «بغداد اليوم» في المرتبة الثالثة بنسبة(١٧,٩٪) ، وهي نسبة قريبة من «المشرق» وتشير إلى مستوى متابعة جيد.

٢. الموضوعات الاقتصادية الأكثر اهتمامًا: تصدرت أخبار وزارة التجارة قائمة الموضوعات الأكثر اهتمامًا بنسبة(٣٥,٢٪ مما يدل على حرص الجمهور على متابعة السياسات والقرارات الاقتصادية المتعلقة بالأسواق والأسعار ، جاءت رواتب الموظفين في المرتبة الثانية بنسبة ٢٨٪، مما يُظهر اهتمامًا شعبيًا بالاستقرار المالي والمعيشي في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة.

الاستنتاجات :

١ – ظهر تحليل نتائج الدراسة أن وزارة التجارة قد حققت المرتبة الأولى من حيث حضورها في الأخبار الاقتصادية المتداولة عبر منصات الصحافة الإلكترونية، وهو مؤشر واضح على مستوى الاهتمام الذي يوليه الجمهور للمحتوى الاقتصادي الصادر عنها. ويعكس هذا التقدم ثقة المتلقين بالمعلومة الرسمية، فضلاً عن تزايد اعتمادهم على المصادر الرقمية في متابعة الشأن الاقتصادي.

كما يبرز هذا الإنجاز الدور الفاعل لوزارة التجارة في رفد الساحة الإعلامية بالأخبار والتقارير الاقتصادية بشكل مستمر ومنظم، عبر قنوات متعددة تشمل المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أسهم في تعزيز وصول المعلومة

الاقتصادية إلى شريحة واسعة من الجمهور، وبأساليب عرض متنوعة تتسم بالسرعة والوضوح.

وعليه، تؤكد هذه النتائج أن النشاط الإعلامي لوزارة التجارة يمثل نموذجاً مؤثراً في دعم المعرفة الاقتصادية لدى الجمهور، ويعزز من فاعلية الصحافة الإلكترونية كوسيلة رئيسة لنقل المعلومات الاقتصادية وتبسيطها

التوصيات :

١ – تحتاج الصحافة الاقتصادية إلى أن تركز محتواها ليكون مناسباً للفئات العمرية الناضجة، التي تشكل الأغلبية من المهتمين بالموضوعات الاقتصادية ، مع محاولة تطوير أدوات جذب فئة الشباب، عبر الوسائط الحديثة كالصحافة الرقمية وتبسيط المصطلحات الاقتصادية.

٢ – القرارات المالية تتطلب مصادر أكثر تخصصًا. فضلا عن اهمية تعزيز الشفافية في طرح المعلومات الاقتصادية ، وتطوير المحتوى الاقتصادي الإلكتروني وتحسين والدقة فيه بما يسهم في رفع مستويات الاعتمادعليه من قبل الجمهور مستقبلاً.

٣ – ضرورة وجود ميثاق اخلاقي ينظم عمل الصحف الالكترونية للتغلب على انتهاكات الخصوصية ، والعمل على تعزيز ايجابيات الصحف الالكترونية على شبكة الانترنت والتقليل من السلبيات وتقنينها وتجنب مخاطرها بل تلافيها.

استخدام الحنطة المعفّرة في تغذية الحيوانات وتأثيرها على صحة الحيوان والإنسان وسلامة الغذاء

إعداد: المهندس الزراعي الأقدم / حارث نافل عبد الباقي العاني
اشراف: الدكتور / احمد رسول عاصي
دائرة الرقابة التجارية والمالية / فرع الانبار

المقدمة

المقدمة/ تمثل الحنطة إحدى أهم المحاصيل الاستراتيجية في العالم حيث تحتل مكانة مهمة في الأمن الغذائي العالمي إلا أن جزءاً منها يُخصص كبذور للزراعة بعد معالجته بمواد كيميائية تعرف بمواد تعفير البذور (Seed Treatments) والتي تضاف لحمايتها من الأمراض الفطرية خلال مراحل الإنبات والنمو. ونظراً لاحتواء هذه البذور المعفرة على مواد فعالة ذات خصائص سامة أو ضارة عند استخدامها خارج الغرض الزراعي المخصص لها فقد حظرت التشريعات الدولية استخدامها كغذاء للإنسان أو كعلف للحيوان وتُخصص هذه الحبوب لأغراض الزراعة فقط. إلا أن بعض الممارسات الخاطئة قد تؤدي إلى استخدامها كعلف للحيوانات الأمر الذي يثير مخاوف صحية وبيئية واقتصادية تستوجب الدراسة والتقييم. وقد برزت في بعض الدول حالات سوء استخدام للحنطة المعفّرة من خلال تداولها كعلف حيواني أو خلطها مع الحبوب العلفية وايضاً من خلال ما تم تسجيله من حوادث تسمم بشرية وحيوانية ناتجة عن استهلاك الحبوب المعالجة بالمبيدات إضافة إلى ما تمثله من تهديد محتمل للصحة العامة نتيجة انتقال الملوثات الكيميائية عبر السلسلة الغذائية مما أثار مخاوف تتعلق بالصحة العامة وسلامة الغذاء. وتهدف الدراسة الى توعية الجهات المعنية والمربين بمخاطر استخدام الحنطة المعفرة كعلف للحيوانات وبيان اثرها على الصحة العامة وسلامة الغذاء وتعزيز الالتزام بالإجراءات الرقابية والوقائية لمنع حدوث حالات التسمم والتلوث الغذائي.

١)تأثير الحنطة المعفّرة على الحيوان/ تدخل المبيدات الفطرية المستخدمة في معالجة بذور الحنطة إلى الجهاز الهضمي للحيوان ثم تُمتص عبر الأمعاء لتنتقل بواسطة الدورة الدموية إلى مختلف أعضاء الجسم حيث تخضع لعمليات الاستقلاب (الأيض) والإطراح، بينما قد تتراكم بعض المركبات أو نواتجها الأيضية في الأنسجة تبعاً لخواصها الكيميائية ومدة التعرض لها. ويختلف مستوى الخطورة باختلاف ((نوع المبيد – تركيزه – كمية الحبوب المستهلكة – عمر الحيوان وحالته الصحية))، إلا أن جميع الدراسات تؤكد أن هذه البذور غير صالحة للاستعمال كعلف تحت أي ظرف لأنها صممت للاستخدام الزراعي فقط. وتشير الدراسات إلى أن تناول الحيوانات لكميات كبيرة من الحنطة المعفّرة قد يؤدي إلى حالات تسمم حاد تتمثل في ((فقدان الشهية – الخمول – اضطرابات الجهاز الهضمي – التقيؤ – الإسهال – صعوبة الحركة – الارتعاشات العضلية – التشنجات العصبية – حالات اجهاض لدى بعض الحيوانات – ارتفاع تكاليف العلاج البيطري))، وقد تتطور الحالة إلى فشل في بعض الوظائف الحيوية أو النفوق عند التعرض لتراكيز مرتفعة من المبيدات. أما التعرض المتكرر لكميات أقل فقد يؤدي إلى تسمم مزمن يتمثل في ((ضعف النمو – انخفاض كفاءة التحويل الغذائي – تراجع إنتاج اللحوم والحليب والبيض – ضعف المناعة – اضطرابات الخصوبة والتكاثر – فضلاً عن حدوث تغيرات مرضية في الكبد والكلى نتيجة استمرار تعرض الجسم للمواد الكيميائية)). ويُعد الكبد من أكثر الأعضاء تأثراً لكونه العضو الرئيس المسؤول عن استقلاب السموم، إذ قد تظهر تغيرات مرضية تشمل ((تلف الخلايا الكبدية – ارتفاع الإنزيمات الكبدية – انخفاض كفاءة إزالة السموم)). كما تتأثر الكليتان نتيجة دورهما في طرح نواتج الأيض الأمر الذي قد يؤدي إلى ((تلف الأنسجة الكلوية واضطراب وظائفها)). فضلاً عن انخفاض مقاومة الحيوان للأمراض نتيجة تأثر الجهاز المناعي وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على كفاءة الإنتاج الحيواني وخسائر المربين.

٢)التأثيرات المحتملة على الإنسان/ لا تقتصر هذه المخاطر على الحيوان بل تمتد آثارها المحتملة إلى الإنسان عند استهلاك اللحوم أو الحليب أو البيض المحتوية على متبقيات بعض المبيدات. ويعتمد مستوى التعرض على ((طبيعة المادة الكيميائية – درجة تراكمها في أنسجة الحيوان – سرعة استقلابها وطرحها – كمية المنتجات الحيوانية المستهلكة وتكرار تناولها)).

وتوضح الدراسة أن انتقال المتبقيات يختلف باختلاف خصائص المبيدات ولا سيما قابليتها للذوبان في الدهون وثباتها داخل الجسم الأمر الذي قد يسمح بانتقالها عبر السلسلة الغذائية إلى المستهلك.

وتشير الدراسة إلى أن التعرض الحاد لمتبقيات المبيدات قد يسبب أعراضاً للإنسان تشمل ((الغثيان – التقيؤ – الإسهال – الصداع – اضطرابات الجهاز العصبي – وقد تتطور في حالات التسمم الشديد إلى تشنجات واضطرابات في الوعي)).

أما التعرض المزمن والمتكرر فقد يؤدي الى حدوث تغيرات في وظائف الكبد والكلى و اضطرابات عصبية قد تشمل ((ضعف الذاكرة والتركيز – تأثر الجهاز المناعي – اضطرابات هرمونية – مع احتمال تأثر الأجنة عند التعرض خلال فترات الحمل))، استناداً إلى الأدلة العلمية هنالك احتمال ارتباط التعرض المزمن لبعض المبيدات بزيادة خطر الإصابة ببعض الأمراض السرطانية. وتُعد الفئات الأكثر عرضة للتأثر هم

((الأطفال – النساء الحوامل – كبار السن – الأشخاص ذوو المناعة الضعيفة))، الأمر الذي يجعل منع استخدام الحنطة المعفّرة في الأعلاف أحد أهم الإجراءات الوقائية لحماية الصحة العامة. وتؤكد الدراسة أن الوقاية تبدأ من منع دخول البذور المعالجة إلى منظومة الأعلاف، لأن سلامة الغذاء تعتمد على سلامة جميع حلقات السلسلة الغذائية بدءاً من العلف وانتهاءً بالمنتج الغذائي الذي يصل إلى المستهلك وهو ما ينسجم مع توصيات المنظمات الدولية المعنية بسلامة الغذاء وإدارة المبيدات.

٣)الآثار الاقتصادية/ لا تقتصر مخاطر استخدام الحنطة المعفّرة كعلف للحيوانات على التأثيرات الصحية فقط بل تمتد لتشمل آثاراً اقتصادية تنعكس بصورة مباشرة على منظومة الإنتاج الحيواني وسلامة الغذاء. فالتعرض للمواد الكيميائية المستخدمة في معالجة البذور يؤدي إلى ((انخفاض معدلات النمو والإنتاج – ضعف الخصوبة – تراجع إنتاج اللحوم والحليب والبيض – ارتفاع تكاليف العلاج والرعاية البيطرية – زيادة نسب النفوق في الحالات الشديدة))، الأمر الذي يسبب خسائر اقتصادية للمربين ويؤثر في جودة المنتجات الحيوانية وثقة المستهلك بها. كما أن اكتشاف متبقيات المبيدات في المنتجات الحيوانية قد يؤدي إلى رفض تداولها أو إتلافها حفاظاً على الصحة العامة.

٤) الآثار البيئية/ ومن الناحية البيئية فإن تداول الحنطة المعفّرة بصورة غير صحيحة أو التخلص منها بطرق غير آمنة قد يؤدي إلى تلوث التربة والمياه والإضرار بالكائنات الحية غير المستهدفة مما يستوجب الالتزام بتعليمات خزنها ونقلها والتخلص منها ومنع خلطها مع الحبوب المخصصة للغذاء أو الأعلاف، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وايضاً وضع بطاقات وعلامات تحذيرية واضحة على البذور المعالجة وتعزيز الرقابة على الأعلاف والمنتجات الحيوانية لضمان عدم تجاوز الحدود المسموح بها من متبقيات المبيدات.

٥) الحوادث الموثقة/ تؤكد الحوادث العالمية الموثقة أن إساءة استخدام البذور المعالجة ليست خطراً نظرياً بل حقيقة أثبتتها الوقائع فقد سجل العراق عام ١٩٥٦ حادثة تسمم جماعي نتج عنها نحو ٢٢٠ إصابة و٧٠ وفاة نتيجة استهلاك حبوب معالجة بمركبات الزئبق العضوية، أعقبتها حادثة أخرى عام ١٩٦٠ بسبب بذور معالجة بمركبات إيثيل الزئبق أسفرت عن مئات الإصابات وعشرات الوفيات مع ظهور أعراض عصبية شديدة. أما أكبر الحوادث فكانت في العراق خلال عامي ١٩٧١–١٩٧٢ نتيجة استهلاك بذور الحنطة والشعير المعالجة بمركب ميثيل الزئبق حيث أُدخل ٦٥٣٠ شخصاً إلى المستشفيات وسُجلت ٤٥٩ وفاة رسمياً إضافة إلى آلاف الإصابات غير المسجلة وظهرت أعراض شملت ((فقدان التوازن واضطرابات الرؤية والنطق والتشنجات والغيبوبة، وسُجلت إصابات عصبية لدى الأجنة نتيجة انتقال الزئبق عبر المشيمة)). كما وثقت حالات تسمم في غواتيمالا وباكستان نتيجة استهلاك الحبوب أو البذور المعالجة، وفي ولاية نيو مكسيكو بالولايات المتحدة الأمريكية أصيب أفراد إحدى الأسر بأعراض عصبية شديدة بعد استهلاك لحوم خنازير غُذيت ببذور معالجة بميثيل الزئبق، مما أكد إمكانية انتقال الملوثات عبر السلسلة الغذائية إلى الإنسان.

٦) الجوانب الرقابية/ وقد دفعت هذه الحوادث الحكومات والمنظمات الدولية إلى تشديد التشريعات المنظمة لتداول البذور المعالجة ومنع استخدامها كغذاء أو علف وإلزام المنتجين بوضع علامات تحذيرية واضحة

عليها مع تعزيز الرقابة الميدانية واعتماد الفحوص المختبرية للكشف عن متبقيات المبيدات وتكثيف برامج التوعية للمزارعين والمربين. كما صنفت الدراسة مخاطر تسمم الحيوانات وانتقال الملوثات إلى الغذاء وتهديد الصحة العامة والخسائر الاقتصادية والتأثير في الأمن الغذائي ضمن المستوى المرتفع، في حين صُنِّف التأثير البيئي ضمن المستوى المتوسط وهو ما يؤكد أن الوقاية تبدأ بالفصل التام بين البذور الزراعية المعالجة والحبوب المخصصة للغذاء أو الأعلاف وتعزيز الرقابة المستمرة على جميع مراحل تداولها.

الاستنتاجات/

أظهرت الدراسة أن الحنطة المعفّرة هي بذور زراعية عولجت بمبيدات فطرية بهدف حمايتها خلال مراحل الإنبات والنمو وأن استخدامها يقتصر على أغراض الزراعة فقط ولا يجوز استعمالها كغذاء للإنسان أو علفاً للحيوان. كما بينت أن إساءة استخدامها قد تؤدي إلى تعرض الحيوانات لمواد كيميائية تسبب حالات تسمم حادة أو مزمنة وتؤثر في وظائف الكبد والكلى والجهاز العصبي والجهاز المناعي فضلاً عن انخفاض الخصوبة والإنتاجية الأمر الذي ينعكس سلباً على صحة الحيوان وكفاءة الإنتاج الحيواني. وتشير الدراسة كذلك إلى إمكانية انتقال متبقيات بعض المبيدات إلى المنتجات الحيوانية مما يزيد من احتمالية انتقالها عبر السلسلة الغذائية ويشكل تهديداً للصحة العامة للإنسان وسلامة الغذاء. كما تؤكد الدراسة أن الحوادث الموثقة في عدد من الدول أثبتت أن استخدام البذور المعالجة خارج الغرض المخصص لها قد يؤدي إلى نتائج صحية واقتصادية وبيئية خطيرة وهو ما يبرز أهمية الالتزام بالتشريعات والتعليمات المنظمة لتداول البذور المعالجة وتعزيز الرقابة الميدانية والمختبرية لمنع وصولها إلى منظومة الأعلاف أو السلسلة الغذائية.

التوصيات/

وبناءً على ذلك توصي الدراسة بتشديد الرقابة على تداول الحنطة المعفّرة ومنع استخدامها كعلف للحيوانات بصورة قاطعة مع تكثيف برامج التوعية للمزارعين والمربين والعاملين في تداول الحبوب لبيان مخاطرها الصحية والاقتصادية. كما توصي بإجراء الفحوص المختبرية عند الاشتباه بتلوث الأعلاف أو المنتجات الحيوانية وتعزيز التنسيق بين الجهات الزراعية والبيطرية والصحية والرقابية واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، واعتماد آليات فعالة لتتبع البذور المعالجة وضمان خزنها ونقلها والتخلص منها وفق الضوابط المعتمدة بما يمنع دخولها إلى السلسلة الغذائية ويحافظ على صحة الإنسان والثروة الحيوانية.

الخاتمة/ إن حماية الأمن الغذائي تبدأ من الالتزام بالاستخدام الصحيح للمدخلات الزراعية وفي مقدمتها البذور المعالجة كيميائياً. وتؤكد نتائج هذه الدراسة أن منع استخدام الحنطة المعفّرة كعلف للحيوانات وتطبيق الإجراءات الرقابية وتعزيز الوعي لدى جميع الجهات ذات العلاقة تمثل ركائز أساسية لحماية صحة الحيوان والإنسان والحد من انتقال الملوثات الكيميائية عبر السلسلة الغذائية والمحافظة على جودة المنتجات الحيوانية وسلامة الغذاء.

انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية ... دروس عربية ورؤية نحو اقتصاد أكثر تنافسية

اعداد /حلا نبيل سلمان
دائرة تطوير القطاع الخاص

يشهد النظام التجاري العالمي تحولات متسارعة تفرض على الدول إعادة صياغة سياساتها الاقتصادية والتجارية بما يعزز قدرتها على المنافسة والاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، يبرز الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية باعتباره أحد أهم المسارات الاستراتيجية التي تمكّن الدول من بناء اقتصاد أكثر انفتاحًا واستقرارًا، قائم على قواعد تجارية واضحة ومتفق عليها دوليًا.

ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة بالنسبة للعراق، الذي يواصل خطواته نحو استكمال متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، في إطار مساعيه لتنويع الاقتصاد الوطني، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحسين بيئة الأعمال، وجذب الاستثمارات الأجنبية، بما ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويقدم التقرير الدولي «أفضل الممارسات في انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية: الدروس المستفادة من تجارب الانضمام السابقة والجارية في العالم العربي» رؤية عملية تستند إلى تجارب الدول العربية التي نجحت في الانضمام، إلى جانب الدول التي ما زالت في مرحلة التفاوض. ويخلص التقرير إلى أن الانضمام لا يمثل هدفًا بحد ذاته، بل يعد برنامجًا وطنيًا شاملاً للإصلاح الاقتصادي والمؤسسي،

يتطلب تحديث التشريعات، وتطوير المؤسسات، وتعزيز الشفافية، وتهيئة بيئة تنافسية قادرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وتؤكد الدراسة أن نجاح تجارب الأردن وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية واليمن وجزر القمر لم يكن نتيجة المفاوضات وحدها، وإنما جاء ثمرة وجود إرادة سياسية واضحة، ورؤية اقتصادية طويلة الأمد، وفريق تفاوضي متخصص، وتنسيق فعال بين مؤسسات الدولة، إضافة إلى إشراك القطاع الخاص في صياغة السياسات التجارية، وهو ما أسهم في تسريع الإصلاحات وتعظيم الاستفادة من العضوية.
كما يشير التقرير إلى أن الدول العربية تواجه تحديات مشتركة تتمثل في الاعتماد الكبير على صادرات الموارد الطبيعية، وضعف التنويع الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، والحاجة إلى تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية والرقمية. ويرى التقرير أن الانفتاح التجاري، عندما يقترن بإصلاحات هيكلية، يمكن أن يكون أداة فعالة لتنمية القطاعات الإنتاجية، وزيادة الصادرات غير النفطية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وبالنسبة للعراق، فإن الاستفادة من هذه التجارب تكتسب أهمية استثنائية، إذ إن عملية الانضمام ينبغي أن تُستثمر كفرصة لتحديث البيئة التشريعية، وتبسيط الإجراءات التجارية، وتحسين كفاءة الخدمات الحكومية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين القطاع الخاص من أداء دور أكبر في التنمية الاقتصادية. كما تمثل عملية الانضمام فرصة لتعزيز ثقة المستثمرين من خلال توفير بيئة تجارية أكثر استقرارًا وشفافية وقابلية للتنبؤ.
ولا تقتصر فوائد الانضمام على زيادة حجم التجارة الخارجية، بل تمتد إلى نقل التكنولوجيا، وتحسين جودة المنتجات الوطنية، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، ورفع كفاءة الموارد البشرية، وتعزيز الابتكار، وهي جميعها عناصر أساسية لبناء اقتصاد حديث قادر على مواجهة المتغيرات الدولية.

غير أن التقرير يؤكد في الوقت ذاته أن تحقيق هذه المكاسب يتطلب استمرار الإصلاحات بعد الحصول على العضوية، من خلال تطوير المؤسسات، ورفع كفاءة الكوادر الوطنية، ومراجعة السياسات الاقتصادية بصورة دورية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن الاستفادة الكاملة من الحقوق والفرص التي يتيحها النظام التجاري متعدد الأطراف.

إن التجارب العربية تثبت أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ليس مجرد التزام دولي، وإنما يمثل نقطة انطلاق نحو إصلاح اقتصادي شامل يعزز الإنتاجية، ويحفز الاستثمار، ويوسع فرص التجارة، ويزيد من قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة. ومن هذا المنطلق، فإن استكمال مسار انضمام العراق يمثل خطوة استراتيجية نحو ترسيخ مكانته في الاقتصاد العالمي، وتهيئة بيئة اقتصادية أكثر استدامة ومرونة، قادرة على تحقيق النمو وخلق فرص العمل وتعزيز رفاه المجتمع.

من الأسواق المركزية إلى أسواق التعاون هايبر ماركت... رحلة تحوّل متجدد تواكب العصر وتصنع مستقبل التجارة الحديثة

أيسر شاكر خضر / الشركة العامة للاسواق المركزية

رحلة تطوير متواصلة تجسد انتقال الأسواق المركزية إلى مرحلة جديدة من العمل المؤسسي والتجاري، مستندة إلى تاريخها العريق ورؤية وزارة التجارة الهادفة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومواكبة المتغيرات الاقتصادية بما يخدم المواطن ويدعم الاقتصاد الوطني.

في عالم التجارة، لا تُقاس نجاحات المؤسسات بعمرها الزمني فحسب، بل بقدرتها على التكيف مع المتغيرات وتحويل التحديات إلى فرص للنمو والتطور. ومن هذا المنطلق، تمثل تجربة التحول من الأسواق المركزية إلى أسواق التعاون هايبرماركت نموذجاً عملياً لمؤسسة وطنية عريقة اختارت أن تواكب العصر وتحافظ في الوقت ذاته على رسالتها الاقتصادية والاجتماعية التي ارتبطت بخدمة المواطن العراقي لعقود طويلة.

وعلى امتداد مسيرتها، شكلت الأسواق المركزية إحدى أبرز المؤسسات التجارية التابعة لوزارة التجارة، وأسهمت بدور فاعل في تنظيم الحركة التجارية وتوفير السلع للمواطنين، فضلاً عن دورها في دعم الاستقرار السوقي وتعزيز الأمن الغذائي. وقد ارتبط اسمها بذاكرة العراقيين باعتبارها وجهة تسويقية موثوقة ومعلماً تجارياً راسخاً يعكس حضور الدولة في النشاط الاقتصادي والخدمي.

ولعل ما يميز تجربة الأسواق المركزية أنها لم تكن نتاج مرحلة زمنية محددة، بل تمخضت عبر عقود من القرن الماضي عن سلسلة من عمليات التنظيم والاندماج والتطوير المؤسسي التي واكبت التحولات الاقتصادية والإدارية التي شهدها العراق. ومع كل مرحلة كانت المؤسسة تعيد تشكيل أدواتها وأدوارها بما ينسجم مع متطلبات الواقع، الأمر الذي أسهم في ترسيخ مكانتها كواحدة من أعرق المؤسسات التجارية في البلاد وأكثرها قدرة على التكيف مع المتغيرات.

ومن هذا الإرث المؤسسي المتراكم، واصلت الأسواق المركزية مسيرتها التطويرية مستندة إلى خبرات طويلة وتجارب متعاقبة، لتبقى حاضرة في المشهد الاقتصادي العراقي وقادرة على مواكبة متطلبات كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والتجاري.

ومنذ تأسيسها، حرصت وزارة التجارة العراقية على تطوير أداء الأسواق المركزية وتمكينها من مواصلة دورها الحيوي في خدمة المجتمع، انطلاقاً من أهمية هذه المؤسسة في تحقيق التوازن التجاري وتوفير بيئة تسويقية منظمة تلبي احتياجات المواطنين وتسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

ومع التحولات الاقتصادية التي شهدها العراق خلال العقود الماضية، وما رافقها من انفتاح تجاري وتطور في أنماط الاستهلاك وتزايد المنافسة في الأسواق، برزت الحاجة إلى تحديث أدوات العمل التجاري وتبني رؤى أكثر مرونة وقدرة على مواكبة متطلبات المرحلة الجديدة. وفي ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، لم يعد التطوير خياراً، بل ضرورة تفرضها طبيعة الأسواق الحديثة وسلوك المستهلك المتجدد.

ومن هنا جاءت رؤية وزارة التجارة العراقية لتطوير مؤسساتها الاقتصادية وفق أسس حديثة تواكب التطورات العالمية، فكان التحول إلى أسواق التعاون هايبرماركت خطوة استراتيجية تهدف إلى إعادة تقديم تجربة الأسواق المركزية بصورة عصرية تجمع بين الخبرة المتراكمة والابتكار، وبين الإرث المؤسسي ومتطلبات السوق الحديثة.

إن التحول إلى أسواق التعاون هايبرماركت لا يمثل مجرد تغيير في الاسم أو الهوية البصرية، بل يعبر عن فلسفة جديدة في العمل التجاري تقوم على تطوير بيئة التسوق وتوسيع نطاق الخدمات والارتقاء بمستوى الأداء بما ينسجم مع أفضل الممارسات التجارية المعاصرة. كما يعكس هذا التحول حرص المؤسسة على الاستجابة لتطلعات المستهلك الذي بات يبحث عن الجودة والتنوع وسهولة الحصول على احتياجاته ضمن بيئة تسوق متكاملة.

ولم يكن اختيار نموذج الهايبرماركت أمراً عابراً، بل جاء استجابة للتطورات التي شهدها عالم التجارة الحديثة، حيث أصبحت الأسواق الشاملة تمثل أحد أبرز أدوات تنشيط الحركة التجارية واستقطاب المستهلكين وتوفير تجربة تسوق متكاملة تجمع بين تنوع المنتجات وجودة الخدمات والأسعار التنافسية.

وفي إطار ترجمة هذه الرؤية إلى واقع عملي، شهدت العاصمة بغداد افتتاح عدد من فروع أسواق التعاون هايبرماركت في بعض مواقع الأسواق المركزية السابقة، بما يعكس استمرارية الحضور الميداني للمؤسسة وتطويره ضمن مفهوم حديث للتسوق. وقد اعتمدت هذه الفروع مفهوماً عصرياً يجمع بين تنوع المنتجات وجودة الخدمات وسهولة الوصول إلى احتياجات المستهلك في مكان واحد. ولم تقتصر هذه الفروع على الجانب التجاري فحسب، بل حرصت على توفير عناصر الراحة والترفيه لتكون وجهة متكاملة للعائلة العراقية، تجمع بين التسوق والاستمتاع بقضاء الوقت ضمن بيئة عصرية وآمنة تلبي تطلعات مختلف الفئات العمرية.

وانطلاقاً من النجاحات التي حققتها هذه التجربة، تتواصل الجهود للتوسع التدريجي وافتتاح فروع جديدة في مختلف محافظات العراق، بما يعزز من انتشارها

ويوسع نطاق خدماتها ويجعلها أكثر قرباً من المواطنين في عموم البلاد.

وتسعى أسواق التعاون هايبرماركت إلى أن تكون نافذة مهمة لدعم وتسويق المنتج الوطني، من خلال إتاحة مساحات عرض مناسبة للمنتجات العراقية وتشجيع الصناعات المحلية على الوصول إلى المستهلك بشكل أوسع وأكثر فاعلية. ويأتي هذا التوجه انسجاماً مع سياسة وزارة التجارة العراقية الرامية إلى تعزيز حضور المنتج الوطني في الأسواق المحلية ودعم القطاعين الصناعي والزراعي، بما يسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد العراقي.

كما تمثل الشراكة مع شركات القطاع الخاص عاملاً مهماً في تحقيق هذا الهدف، عبر بناء علاقات تعاون مثمرة مع الشركات الوطنية والمجهزين والمنتجين، بما يوفر بيئة تجارية متكاملة تدعم المنافسة الإيجابية وترتقي بجودة السلع والخدمات المقدمة للمواطن.

وتواصل وزارة التجارة العراقية من خلال هذا التوجه دعم جهود التحديث والتطوير، انطلاقاً من إيمانها بأهمية بناء مؤسسات اقتصادية قادرة على المنافسة والاستدامة، ومواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العراق والمنطقة والعالم.

وفي الوقت الذي تتسارع فيه التحولات الاقتصادية وتتغير فيه أنماط التجارة والاستهلاك، تواصل الأسواق المركزية مسيرتها بثقة عبر هوية جديدة تتمثل بأسواق التعاون هايبرماركت، لتؤكد أن المؤسسات العريقة لا تقف عند حدود الماضي، بل تستثمر إرثها وخبراتها لبناء مستقبل أكثر تطوراً وقدرة على المنافسة. وهكذا، تمضي هذه التجربة الوطنية نحو مرحلة جديدة تجمع بين الأصالة والحداثة، وتحمل معها رؤية واعدة لتعزيز دور التجارة المنظمة في دعم الاقتصاد الوطني وخدمة المواطن العراقي.

الـذكـاء الثقافي في ادارة الاعمال الدولية

وسن عبد الاله عبد الخالق / الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية

المقدمة

بعد توسيع نطاق الأعمال التجارية والاقتصاديةً أمراً مهماً في عصر العولمة. جعلت العولمة المنظمات بيئة أعم المعقدة حيث يتعرض الموظفون لسياقات ثقافية غير مألوفة ومختلفة. هذه الاختلافات الثقافية والعناصر بين الثقافات تزيد من تعقيد الأعمال التجارية والاقتصادية ويمكن أن يؤدي إلى صراعات من أجل التخفيف من تعقيدات الثقافة المتنوعة في الأعمال التجارية ، يعد الاتصال الفعال مطلباً حيوياً. داخل الثقافة ، يتم تسهيل عملية الاتصال من خلال القيم المشتركة. ومع ذلك ، فإن الثقافات المختلفة لها مجموعات قيم مختلفة تجعل الاتصال ضرورياً .في مثل هذا السياق ، اجتذب الذكاء الثقافي انتباه الباحثين خاصة في مجال الأعمال الاقتصادية .

يشير الذكاء الثقافي إلى قدرة الفرد على العمل بفعالية في المواقف التي تتميز بالتنوع الثقافي

قدم (مفهوم الذكاء الثقافي لأول مرة في كتابهما الذكاء الثقافي: التفاعلات الفردية عبر الثقافات– نشأ الذكاء الثقافي (في مطلع القرن الحادي والعشرين عندما كان العالم يشهد عولمة وترابطاً غير مسبوقين مدفوعاً بالتقدم في تقنيات الاتصالات والنقل. تم تصورها أيضاً في وقت بلغت فيه الصدامات الأيديولوجية والصراع الثقافي ذروتها في الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .حدد إيلي ويزل الحائز على جائزة نوبل «الكراهية الثقافية» – الكراهية الموجهة تجاه الأفراد المختلفين ثقافياً – على أنها المصدر رئيسي للمشاكل بين الناس في جميع الأوقات المرات لوس انجليس يقدر أن هناك

أكثر من خمسين بقعة ساخنة في العالم تحدث فيها صراعات ثقافية كل يوم. وسط وعود ومخاطر العولمة ، تصبح للذكاء الثقافي قدرة أساسية للأفراد ، ليس فقط لتسخير فوائد التنوع الثقافي ولكن أيضاً لإدارة النزاعات التي تأتي معها

السؤال الدافع وراء فكرة الذكاء الثقافي هو: لماذا يقوم بعض الأفراد وليس الآخرين بسهولة وفعالية بتكييف آرائهم وسلوكياتهم عبر الثقافات؟

لطالما اهتم هذا السؤال اغلب الباحثين من مختلف التخصصات في علم النفس وعلم الاجتماع والإدارة والرعاية الصحية والجيش والتعليم وغيرها من المجالات. وبالتالي ، فليس من المستغرب أن مجموعة واسعة من الأطر والأدوات متعددة الثقافات تهدف إلى تقييم الكفاءات الثقافية (Ang,el al ٢٠١٤: ٤٨٩) منذ عام ٢٠٠٣ ، اجتذب مفهوم ذكاء الثقافي اهتماماً كبيراً في جميع أنحاء العالم وعبر مختلف التخصصات ،بما في ذلك علم النفس التطبيقي والمعرفي والاجتماعي ؛ الصحة النفسية؛ إدارة؛التعليم؛ علوم القرار الجيش؛ هندسة؛ والبعثات الدينية. يشهد هذا النمو السريع للاهتمام البحثي على الذكاء الثقافي على استنتاج (Matsumoto, Hwang ٢٠١٣:٨٦٧) حول «الدليل الواعد لتقييم الذكاء الثقافي .

المشكلة

في ظل العولمة والتوسع المستمر في بيئة الأعمال الاقتصادية، أصبحت المؤسسات تتعامل مع قوى عاملة متنوعة ثقافيًا، إضافة إلى شركاء وعملاء ينتمون إلى خلفيات ثقافية مختلفة. وقد أدى هذا التنوع إلى ظهور تحديات تتعلق بفاعلية التواصل، وإدارة الاختلافات الثقافية، واتخاذ القرارات، وبناء علاقات عمل ناجحة. ويُعد الذكاء الثقافي من العوامل التي تساعد الأفراد والقادة على التكيف مع هذه التحديات وتعزيز الأداء المؤسسي.

ورغم تزايد الاهتمام بالذكاء الثقافي، لا تزال العديد من المؤسسات تعاني من ضعف الوعي بأهميته أو محدودية توظيفه في الممارسات الإدارية، مما قد ينعكس سلبًا على كفاءة الأداء، والتعاون بين العاملين، والقدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

الاهمية

تنبع أهمية هذا الموضوع من الأهمية المتزايدة للذكاء الثقافي في بيئة الأعمال الاقتصادية، في ظل تنامي التنوع الثقافي الناتج عن العولمة والانفتاح الاقتصادي.

الاهداف

يهدف هذا الموضوع التعرف إلى مفهوم الذكاء الثقافي وأبعاده في بيئة الأعمال الاقتصادية قياس مستوى الذكاء الثقافي لدى العاملين في المؤسسات الاقتصادية

اولاً // مفهوم الذكاء الثقافي

تكمن الاصول الفلسفية لهذا المصطلح في مضامين (نظرية الذكاء)، ومفادها القدرة على التكيف مع البيئة بصورة فاعلة، ومن هذا المنطلق فقد اعتمد كل من (Earley & Ang) هذه الفكرة وقاما بتوسيع منظورها في بداية العقد الأول من القرن الحالي وتحديداً في عام ٢٠٠٣م لتمتد إلى السياق الثقافي الجديد (محمد : ٢٠١٤) فيما اقترح (Detterman & Sternberg) ارتباط الذكاء بمواقع مختلفة داخل الجسد كـ(علم

الأحياء، والإدراك، والدافعية، والسلوك)، إذ يشير مصطلح علم الأحياء إلى تفاعل الجوانب الهيكلية والعملية للدماغ، فيما يشير مصطلح الإدراك إلى كل من العمليات المعرفية وما وراء المعرفية، بمعنى إدراك الفرد لمعرفته ومعرفة الآخرين شعورياً وعاطفيا، بينما يشير مصطلح الدافعية إلى العمليات المعرفية للقيادة وقراراتها المتخذة، اما مصطلح السلوك فيشير إلى مجموعة الإجراءات التي يقوم بها الفرد من مهارات حركية، وأفعال لفظية وغير لفظية ضمن المواقف الثقافية المختلفة (Kistyanto et al, ٢٠٢١: ٤) ويعد الذكاء الثقافي السبب في كون بعض الأفراد أكثر قدرة على التأقلم و التكيف مع البيئة المتنوعة ثقافياً، فضلا عن العمل والادارة بشكل أكثر فاعلية من غيرهم Daft, R. L. (٢٠٢٢). ويمكن مقارنة الذكاء الثقافي (بوصفه شكلا» من اشكال الذكاء) كالذكاء الاجتماعي والعاطفي والفكري اذا يشير الى مقدرة وكفاءة الأفراد للعمل في بيئة معقدة ثقافيا» .

يمكن وصف الذكاء بصورة عامة بأنه امتلاك القدرة اللازمة لاختيار البيئة، وتشكيلها التكيف معها، أما الذكاء العاطفي فيعكس القدرة على التفاعل والعمل مع الآخرين، بينما يستلزم الذكاء الثقافي القدرة على التفاعل مع الأفراد المختلفين ثقافياً بصورة فاعلة، كما يركز على المقدرات الإدراكية الذهنية، والسلوكيات الفاعلة في المواقف المتسمة بالتنوع الثقافي .

ان نظرية الذكاء الثقافي لها جذورها في نظريات الذكاء لشتيرنبرغ والتي اقترحت وجود « مواضع» مختلفة للذكاء داخل الفرد ما وراء المعرفي والإدراك والتحفيز هي قدرات عقلية والسلوكية هي أفعال علنية. وهكذا ، أصبحت نظرية شتيرنبرغ هي الأساس الذي قام على أساسه بتطوير بناء الذكاء الثقافي وتصور أن يتكون من أبعاد ما وراء المعرفية والمعرفية والتحفيزية والسلوكية

ابعاد الذكاء الثقافي

١–ماوراء المعرفية :– يتعلق بوعي الفرد للثقافة عند التفاعل في بيئات ثقافية مختلفة وأنه يحدد إلى أي مدى سوف يتكيف الفرد ويستخدم الاستراتيجيات التي تنطبق على الموقف الذي يعمل فيه وأشاروا كذلك إلى أن الأفراد الذين لديهم الذكاء الثقافي ما وراء المعرفي سوف يتساءلون عن افتراضاتهم الخاصة ويفكرون فيها ، مما يساعد في تطوير المهارات والمعرفة الثقافية اللازمة للتفاعل في المواقف المتنوعة ثقافياً.

٢–المعرفية :– بينما يركز البعد ما وراء المعرفي على العمليات المعرفية العليا ، يعكس بعد المعرفية على معرفة المعايير والممارسات والاتفاقيات في الثقافات المختلفة المكتسبة من التعليم والتجارب الشخصية. إنه مستوى معرفة الفرد بالبيئة الثقافية ومعرفة الذات كما هو مضمن في السياق الثقافي للبيئة.

ثانياً // مفهوم البيئة الاقتصادية والتجارية

تُعرف البيئة الاقتصادية والتجارية بأنها مجموعة العوامل والظروف الاقتصادية والتجارية التي تؤثر في نشاط المؤسسات والأفراد داخل السوق، وتشمل السياسات الاقتصادية، ومستويات الدخل، والتضخم، وأسعار الفائدة، وسعر الصرف، والضرائب، والتجارة الداخلية والخارجية، والمنافسة، وحركة العرض

والطلب. وتؤثر هذه العوامل في قرارات الإنتاج، والاستثمار، والتسويق، والاستهلاك، كما تحدد فرص النمو والربحية للمؤسسات.

وتُعد البيئة الاقتصادية والتجارية إطارًا تعمل في ظله الشركات والمنظمات، إذ تؤثر في قدرتها على تحقيق أهدافها، والتوسع في الأسواق، والتكيف مع التغيرات المحلية والعالمية. كما تتفاعل مع عوامل أخرى مثل البيئة السياسية والقانونية والاجتماعية والتكنولوجية، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في نجاح الأعمال واستدامتها.

خصائص البيئة الاقتصادية والتجارية .

- الديناميكية والتغير المستمر.
- التأثر بالمتغيرات المحلية والعالمية.
- التأثير المباشر في قرارات الاستثمار والإنتاج والتسويق.
- ارتباطها بالسياسات المالية والنقدية والتجارية.
- تأثيرها في القدرة التنافسية للمؤسسات.

أهمية البيئة الاقتصادية والتجارية

- تساعد المؤسسات على اتخاذ قرارات إدارية واستثمارية سليمة.
- تمكن الشركات من استغلال الفرص وتقليل المخاطر.
- تعزز القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.
- تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- تدعم جذب الاستثمارات وتحسين مناخ الأعمال.

الذكاء الثقافي وعلاقته بالبيئة الاقتصادية والتجارية في العراق

يُعد الذكاء الثقافي من المفاهيم الحديثة التي اكتسبت أهمية كبيرة في مجالات الإدارة والأعمال والتجارة الدولية، ويُقصد به قدرة الفرد أو المؤسسة على فهم الاختلافات الثقافية والتعامل معها بفاعلية بما يحقق التعاون والنجاح في بيئات متنوعة. وفي العراق، تبرز أهمية الذكاء الثقافي في ظل التنوع الاجتماعي والثقافي، والانفتاح المتزايد على الأسواق الإقليمية والعالمية، مما يجعله عاملاً مؤثراً في البيئة الاقتصادية والتجارية.

تتميز البيئة الاقتصادية والتجارية في العراق بتنوع الأنشطة الاقتصادية، ووجود شركات محلية وأجنبية، إضافة إلى اختلاف العادات والتقاليد بين المحافظات والمكونات الاجتماعية. ويتطلب هذا التنوع من رجال الأعمال والإداريين امتلاك مستوى عالٍ من الذكاء الثقافي لفهم أساليب التواصل، واحترام القيم المحلية، والتكيف مع متطلبات الشركاء والعملاء من خلفيات ثقافية مختلفة.

يسهم الذكاء الثقافي في تحسين العلاقات التجارية من خلال تعزيز الثقة بين الأطراف، وتقليل سوء الفهم الناتج عن الاختلافات الثقافية، وزيادة فاعلية التفاوض وإدارة فرق العمل المتنوعة. كما يساعد الشركات الأجنبية العاملة في العراق على فهم البيئة المحلية، مما يرفع فرص نجاح استثماراتها ويعزز قدرتها على بناء علاقات مستدامة مع المجتمع والمؤسسات العراقية.

ومن الجانب الاقتصادي، يؤدي انتشار الذكاء الثقافي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات العراقية في الأسواق الدولية. كما يدعم الابتكار والإبداع داخل المؤسسات من خلال الاستفادة من تنوع الخبرات والأفكار، وهو ما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.(ياسين : ٢٠٠٢).

ورغم هذه الأهمية، لا تزال هناك تحديات تحد من تطبيق الذكاء الثقافي في العراق، منها ضعف برامج التدريب، وقلة الوعي بأهمية التنوع الثقافي في بيئة العمل، والاعتماد على أساليب إدارية تقليدية. ولذلك، ينبغي تعزيز برامج التعليم والتدريب، وتشجيع المؤسسات الحكومية والخاصة على تبني ممارسات إدارية تراعي الاختلافات الثقافية وتستثمرها في تحقيق أهدافها. (خرنوب : ٢٠١٠).

رمال السيليكا
فرصة استراتيجية لأزدهار الاقتصاد العراقي

د. شيماء حسين علي
الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية

في الوقت الذي تتجه فيه دول العالم إلى تنويع مصادر دخلها وتعزيز اقتصادها الوطني يمتلك العراق فرصا من ثرواته المعدنية لم تستغل بعد وفي مقدمتها رمال السيليكا التي تعرف عالميا بـ « الذهب الأبيض» لما تتمتع به من قيمة اقتصادية عالية وتعدد في الاستخدامات الصناعية.

ورغم اعتماد الاقتصاد العراقي بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية فإن استثمار الموارد المعدنية يمكن أن يشكل رافدًا مهما لدعم الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط. وتبرز رمال السيليكا كأحد أهم الموارد القادرة على تحقيق هذا الهدف خاصة في ظل تزايد الطلب العالمي عليها ودخولها في صناعات استراتيجية متقدمة.

ذهب ابيض في العراق

وتتكون رمال السيليكا أساسا من ثاني أكسيد السيليكون (SiO) وتعد المادة الرئيسة في العديد من الصناعات التحويلية والتكنولوجية. ويختلف سعرها في الأسواق العالمية بحسب درجة النقاوة والاستخدام الصناعي إذ قد يصل سعر الطن من الأنواع عالية الجودة إلى أكثر من ١٠٠ دولار بينما ترتفع القيمة الاقتصادية بشكل كبير عند تحويلها إلى منتجات صناعية نهائية ذات قيمة مضافة عالية.

ويمتلك العراق احتياطيات ضخمة من هذا المورد تتركز بصورة رئيسة في محافظات الأنبار والنجف ونينوى. وتشير التقديرات إلى أن محافظة النجف تضم نحو ٩٠٠ مليون طن من رمال السيليكا عالية النقاوة في حين تحتوي محافظة الأنبار ولا سيما مناطق الرطبة ووادي حوران ووادي الأبيض على احتياطيات تتجاوز ٦٠٠ مليون طن وبنسب نقاوة تصل إلى ٩٨٪ و ٩٩٪ وهي مستويات تؤهلها للدخول في الصناعات

الزجاجية والإلكترونية المتقدمة. كما تنتشر ترسبات مهمة في مناطق بادوش وتلعفر بمحافظة نينوى.

وتكمن أهمية رمال السيليكا في تنوع استخداماتها الصناعية فهي المادة الأساسية في صناعة الزجاج بمختلف أنواعه والسيراميك والبورسلان ومواد البناء الحديثة كما تدخل في إنتاج السيليكون المستخدم في الشرائح الإلكترونية والهواتف الذكية والحواسيب فضلاً عن دورها الحيوي في صناعة الألواح الشمسية وتقنيات الطاقة المتجددة وأنظمة تنقية المياه والصناعات الكيميائية المتخصصة.

ومن الناحية الاقتصادية فإن استثمار هذا المورد لا يقتصر على استخراج الرمال وبيعها كمواد خام بل يمتد إلى إقامة صناعات تحويلية تحقق قيمة مضافة عالية فكل مصنع للزجاج أو السيراميك أو الألياف الزجاجية أو الخلايا الشمسية يمثل فرصة لتعزيز الإنتاج الوطني وتقليل الاستيراد وزيادة الصادرات غير النفطية.

كما يسهم تطوير هذا القطاع في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في مجالات التعدين والنقل والتصنيع والتسويق والخدمات المساندة فضلاً عن تنشيط الحركة الاقتصادية في المحافظات التي تحتضن هذه الثروة المعدنية بما يعزز التنمية المحلية ويرفع مستويات الدخل والاستثمار.

وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بتطوير مشاريع استثمارية في مجال رمال السيليكا من خلال اتفاقيات وشراكات بين الجهات الحكومية ومستثمرين محليين وأجانب إلا أن الاستفادة من هذا المورد ما تزال دون مستوى الإمكانات المتاحة الأمر الذي يتطلب تعزيز البنية التحتية وتوفير بيئة استثمارية جاذبة وتطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بالسيليكا إلى جانب دعم البحث العلمي والتقنيات الحديثة في مجالات الاستخراج والتصنيع.

إن رمال السيليكا تمثل فرصة حقيقية للعراق لبناء قاعدة صناعية جديدة تسهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز النشاط التجاري وزيادة الصادرات. وفي ظل التحولات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة والصناعات التكنولوجية المتقدمة يصبح الاستثمار في هذه الثروة الوطنية خيارًا استراتيجيا قادرًا على دعم التنمية المستدامة وتحقيق قيمة اقتصادية مضافة للأجيال القادمة.

إن النجاح في استثمار هذا المورد لا يعني فقط تعظيم العوائد المالية بل يمثل خطوة مهمة نحو بناء اقتصاد أكثر تنوعا واستدامة قادر على مواجهة التقلبات في أسواق الطاقة العالمية. ومن خلال التخطيط السليم وتطوير الصناعات المرتبطة برمال السيليكا يمكن للعراق أن يحول هذه الثروة الطبيعية إلى ركيزة اقتصادية تسهم في تعزيز مكانته التجارية والصناعية على المستويين الإقليمي والدولي.

ريادة الأعمال في العراق بوابة النمو الاقتصادي

اعداد: عبدالرحمن حسين علوان
الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية /مركز مبيعات الكرمة

ريادة الأعمال هي النشاط الذي من خلاله يتم إنشاء المشاريع الجديدة وتحويل الافكار الى اعمال منتجة بهدف خلق قيمة اقتصادية واجتماعية عبر الابتكار والتطوير وتحمل المخاطرة وادرة الموارد بفعالية ومعالجة البطالة وتحفيز الابتكار، والقدرة على خلق وتطوير مشاريع اقتصادية والاستفادة من الفرص المتاحة في السوق وتحمل المخاطر المالية والثقيلة لتحقيق مكاسب اقتصادية من خلال التخطيط والإرادة الصحيحة والتكيف مع التغيرات الاقتصادية.

* بيئة الريادة في العراق

يعاني العراق من ضعف واضح في بيئة الاقتصاد غير النفطي ويحتاج إلى وضع خطط علمية مدروسة لتنظيم وتعزيز الايرادات غير النفطية الكثير من النشاطات الريادية تعمل ضمن القطاع غير الرسمي مما يجعلها تواجه صعوبات كبيرة في بداية التأسيس والنمو. مما يقلل من قدرتها على النمو والاستفادة من الحوافز الحكومية والقروض الرسمية، وتواجه تحديات تنفيذية في التطبيق على ارض الواقع.

وأظهرت بعض الدراسات ان نسبة كبيرة من الشباب العراقي يفكرون في تأسيس مشاريعهم الخاصة خصوصاً في مجالي التقنية والخدمات بسبب ارتفاع معدلات البطالة والاعتماد على القطاع الحكومي.

* التحديات التي تواجه زيادة الاعمال في العراق

من اهم التحديات التي تواجه ريادة الأعمال في العراق وعدم تطوره الى المستوى الذي يشكل عائق امام تطور هذا القطاع المهم لتقرير دوره في تنشيط التنمية الاقتصادية في العراق عدة عوامل اهمها:-

١- التمويل وضعف البيئة المالية / القطاع المصرفي في العراق لا يوفر تسهيلات كافية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMES) ونسبة القروض الممنوحة قليلة جداً مقارنة بالمعايير الدولية.

٢- ضعف البنى التحتية والخدمات / المشاكل في الكهرباء والنقل والانترنت والخدمات اللوجستية تؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج وتقليل القدرة على المنافسة بين المشاريع.

٣- البيروقراطية القانونية / الإجراءات الطويلة

والمقعدة لأنشاء الشركات تؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج وتقليل القدرة التنافسية بين المشاريع.

٤- المهارات والتدريب / نقص برامج التدريب العملي والخبرة في الادارة تجعل تحويل الافكار الى مشاريع ناجحة أمراً صعباً.

العلاقة بين ريادة الاعمال والتنمية الاقتصادية في العراق ريادة الاعمال تؤثر على تعزيز وتنشيط التنمية الاقتصادية في العراق من خلال عدة عوامل اهمها:-

١- خلق فرص العمل / المشاريع الناشئة تساهم في خلق فرص العمل ويكون بديلاً عن التوظيف الحكومي وتساهم في تقليل معدلات البطالة.

٢- تنويع الاقتصاد / تخلق المشاريع غير النفطية مصادر دخل جديدة مما يقلل من الاعتماد على النفط وتحقق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

٣- تعزيز الابتكار / رواد الاعمال لديهم أفكار جديدة إلى السوق مما يؤدي الى تحسين المنتجات والخدمات ورفع جودة المنافسة.

٤- زيادة الانتاجية والنمو / المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في رفع الانتاجية وادخال تقنيات جديدة الى السوق المحلية وزيادة الناتج المحلي الاجمالي.

٥- تحسين مستوى الدخل / عندما تنشأ المشاريع الصغيرة والمتوسطة يساعد على تنويع مصادر الدخل وتحسين العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

*** الفرص المستقبلية لتعزيز ريادة الأعمال في العراق**

لغرض تحسين ريادة الأعمال في العراق وجعلها تنافس القطاع الحكومي من حيث الامتيازات وخلق القدرة التنافسية يجب التركيز على الاستثمار في الاقتصاد الرقمي والابتكار خاصة مع انتشار الانترنت واستخدام الهواتف الذكية بين الشباب العراقي لأنشاء مشاريع رقمية بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية لتعزيز النظام الريادي . والتركيز على انشاء برامج تدريبية متخصصة في ريادة الاعمال واصلاح القوانين والتشريعات اللازمة لتطوير القطاع الريادي لتحفيز المشاريع الناشئة وجذب الاستثمارات الى داخل البلد وتقليل الاعتماد على النفط والتخلص من الاقتصاد الريعي وجعلها بديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد. وريادة الاعمال بعد عام ٢٠٠٣ شهدت. انفتاحاً اقتصادياً نوعاً ما وزيادة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة . وظهور مبادرات شبابية وريادية لكنها تحتاج الى تسريع في الاجراءات الحكومية لكي تأخذ دورها الحقيقي لتنويع الاقتصاد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ويمكن لريادة الاعمال ان تكون الخيار الأول لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في العراق.

خلاصة القول رغم التحديات السياسية والاقتصادية يمتلك العراق طاقات بشريه شابه وموارد طبيعة كبيرة وسوق محلية متنوعة. مع تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي ودعم الابتكار يمكن ان يكون لريادة الاعمال في العراق دور اساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل وتنويع النشاط الاقتصادي ، مما يؤكد كلامنا بدعم مشاريع ريادة الاعمال خطوة حيوية مهمة لبناء اقتصاد لا يعتمد على النفط في الموازنة التشغيلية والاستثمارية ويكون الاقتصاد العراقي اكثر تكامل ومرونة.

أتفاقية استكهولم للملوثات العضوية

اعداد .د. واثق طه محمد / كلية النخبة الجامعة

تعد هذه اتفاقية معاهدة عالمية لحماية صحة الانسان والبيئة من مواد كيميائية شديدة الخطورة وطويلة المفعول عن طريق تقييد المنتجات واستخدامها وتجارتها واطلاقها وتخزينها ثم القضاء عليها لحماية الأنسان والبيئة .

لقد تم خلال القرن الماضي والربع الأول من القرن الحالي ابتكار الالاف من المواد الكيميائية التركيبية واستخدامها على نطاق العالم في الزراعة والصناعة واصبح اليوم للمواد الكيميائية ابعاد دولية حقيقية حيث تراكمت اثارها في كل كائن حي تقريباً بما في ذلك الانسان مما جعل الملوثات العضوية الثابتة مصدر قلق خاص على صحة الانسان وسلامة البيئة لذا تعُد هذه الاتفاقية على درجة عالية من الأهمية على المستوى العالمي.

ان الملوثات العضوية الثابتة موجودة في الهواء الذي نستنشقهُ والمنازل الذي نسكنها والمياه التي نشربها والطعام الذي نأكلهُ ويمكن ان توجد في مبيدات الافات والمواد المضافة في الاصباغ والصناعات البلاستيكية وهي موجودة ايضاً في نفايات المنتجات الصناعية والمستشفيات وكذلك نواتج غير مرغوب بها بسبب الاحتراق والعمليات الصناعية .

ان هذه المواد من الملوثات العضوية الثابتة تُسبب مشاكل صحية خطرة كونها تضل متماسكة في البيئة لفترة طويلة وهي تتراكم غالباً من الانسجة الدهنية للكائنات الحية ويمكن ان تُسبب امراض سرطانية وتشوهات خلقية للمواليد الجدد واضطرابات في الجهاز المناعي والتناسلي وفقدان الذاكرة او ضعف الذكاء .

لقد استهدفت اتفاقية استكهولم في البداية ١٢ مادة من المواد الكيميائية الأكثر سُمية والتي تشمل تسعه مبيدات اللآفات من التي تستخدم في الزراعة والصحة العامة لكن لايزال ال DDT يستخدم ضد البعوض لمكافحة الملاريا في عدد من الدول.

كما تستهدف الاتفاقية مادتين كيميائية صناعية الأولى هي سداسي كلورو البنزين التي تستخدم كماده مذيبه اضافه الى استخدامها في انتاج مواد كيمائية أخرى والمادة الثانية وهي ثنائي الفينيل المتعدد الكلور وهي مجموعه من المواد الكيميائية التي تستخدم في المحولات الكهربائية والمعدات الهيدرولية وهاتان المادتين معروفه بتلويث مياه الأنهار والبحيرات في المناطق الصناعية وتؤدي الى تسمم الأسماك كما تسبب مشاكل مختلفة لصحه الانسان كما تتصدى الاتفاقية لنواتج كيمائية ثانويه غير مرغوبه والتي تنتج من

الاحتراق والعمليات الصناعية ولكن ليس لها استخدام تجاري وهذه النواتج الكيمائية الفرعية هي من اخطر المواد الكيمائية المسببة لمرض السرطان .

استهدفت الاتفاقية بعد ذلك الملوثات العضوية الثابتة التسعة بناء على توصيات لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة حيث تقرر في مؤتمر ٢٠٠٩ ادراج تسع مواد كيميائية جديدة منها يستخدم كمستحضر صيدلاني ومنها مواد كيمائية صناعيه ومثبتات لهب ومواد تدخل في صناعه الالكترونيات والصور الفوتغرافية وصناعه المنسوجات ومبيدات الآفات .

ان اتفاقيه استكهولم تحمي كل من الانسان والبيئة من الملوثات العضوية الثابتة عن طريق القضاء على الإنتاج والاستخدام مع استثناءات قليله جدا تنتهي نهايهة العام الجاري ٢٠٢٥ باستخدام محدود للغاية مع رقابه شديده ودقيقه للمواد العضوية الثابتة مع البحث عن بدائل للمواد التي تخضع لتقييد الإنتاج والاستخدام . مع خفض الإنتاج والاستخدام غير المرغوب فيه بهدف القضاء عليه مع ضمان إدارة النفايات المحتوية على ملوثات عضويه ثابته بطريقه آمنه وسليمه بيئيا وفقا لما تطالب به هذه الاتفاقية بتحديد واداره هذه النفايات حتى يتسنى القضاء عليها

وفي النهاية ومن خلال خطط يتم اعتمادها والالتزام بها وبمتابعة من لجنة الملوثات العضوية الثانية التي تتألف من خبراء يتم تسميتهم من قبل حكومات الدول الأعضاء في الاتفاقية وخطة الرصد العالمية بفرقها الاقليمية التي تقوم بتطوير الشبكات لجميع البيانات واعداد التقارير لتقييم فعالية الاتفاقية .

هذا وتعمل هذه الاتفاقية الى جانب اتفاقية بازل وروتردام والعديد من الشركاء وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

اتفاقيات المعالجات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية ودروسها للعراق

اعداد: سرمد محمد مهدي/ دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية

أولاً: الإطار العام للمعالجات التجارية

تُعد اتفاقيات المعالجات التجارية إحدى الركائز الأساسية للنظام التجاري متعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، لأنها توفر للدول الأعضاء أدوات قانونية للتعامل مع الممارسات التجارية الضارة أو الزيادات المفاجئة في الواردات التي قد تلحق ضرراً بالصناعة المحلية وتقوم فلسفة هذه الأدوات على تحقيق توازن دقيق بين تحرير التجارة الدولية من جهة، وحق الدولة في اتخاذ تدابير دفاعية مشروعة من جهة أخرى، بما يمنع تحول الحماية التجارية إلى وسيلة تعيق انسياب التجارة أو تخل بمبدأ المنافسة العادلة. وتستند المعالجات التجارية إلى ثلاث اتفاقيات رئيسية هي: اتفاقية مكافحة الإغراق، واتفاقية الدعم والتدابير التعويضية، واتفاقية التدابير الوقائية وتضع هذه الاتفاقيات إطاراً قانونياً وإجرائياً يحدد متى وكيف يمكن للدولة التدخل لحماية صناعتها، مع التأكيد على ضرورة إجراء تحقيقات موضوعية وإثبات الضرر والعلاقة السببية قبل فرض التدابير.

ثانياً: مفهوم المعالجات التجارية وأهدافها

يقصد بالمعالجات التجارية مجموعة الأدوات القانونية التي تسمح للدول الأعضاء بالاستجابة لثلاث حالات رئيسية: الإغراق، والدعم الحكومي غير المشروع أو ذي الآثار الضارة، والزيادة المفاجئة في الواردات. ولا تهدف هذه الأدوات إلى إغلاق الأسواق أو منع المنافسة، وإنما إلى معالجة حالات محددة من الضرر التجاري ضمن شروط وإجراءات قانونية واضحة:

١)حماية الصناعة المحلية من الممارسات التجارية غير العادلة.

٢)تحقيق التوازن بين تحرير التجارة وحق الدولة في الدفاع التجاري المشروع.

٣)منع استخدام أدوات الحماية بصورة تعسفية أو حمائية غير مبررة.

٤) توفير إطار مؤسسي وشفاف للتحقيق واتخاذ القرارات التجارية.

ثالثاً: اتفاقية مكافحة الإغراق (Anti-Dumping Agreement)

يحدث الإغراق عندما تقوم شركة أو دولة بتصدير

سلعة إلى سوق أجنبي بسعر يقل عن قيمتها العادية في السوق المحلية للدولة المصدرة، أو وفق الضوابط التي تحددها الاتفاقية، بما يؤدي إلى إلحاق ضرر بالصناعة المحلية في الدولة المستوردة ولا يكفي مجرد وجود سعر منخفض لفرض رسوم مكافحة الإغراق، إذ تشترط الاتفاقية إجراء تحقيق رسمي يثبت مجموعة من العناصر الأساسية.

شروط فرض رسوم مكافحة الإغراق

١) إثبات وجود الإغراق من خلال مقارنة سعر التصدير بالقيمة العادية وفق القواعد المعتمدة.

٢) إثبات وقوع ضرر مادي فعلي أو تهديد بوقوع ضرر مادي أو إعاقة ملموسة لإنشاء صناعة محلية.

٣) إثبات وجود علاقة سببية مباشرة بين الواردات المغرقة والضرر الذي لحق بالصناعة المحلية.

٤) استبعاد العوامل الأخرى التي يمكن أن تكون سبباً للضرر، مثل انخفاض الطلب أو التغيرات التكنولوجية أو المنافسة من منتجات أخرى.

ويقاس الضرر من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، ومنها: الإنتاج والمبيعات والأرباح والحصة السوقية والتوظيف والإنتاجية، ويؤكد ذلك أن التحقيق في قضايا الإغراق يجب أن يستند إلى تحليل اقتصادي موضوعي، وليس إلى مجرد ادعاءات المنتجين المحليين.

تجربة قضية الاتحاد الأوروبي – أغطية الأسرة القطنية الهندية (DS١٤١)

تمثل هذه القضية إحدى السوابق المهمة في تطبيق اتفاقية مكافحة الإغراق، فقد فرض الاتحاد الأوروبي رسوم مكافحة إغراق على واردات أغطية الأسرة القطنية القادمة من الهند، واعترضت الهند على نتائج التحقيق، وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، لأنها أثبتت أن آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية توفر وسيلة قانونية فعالة لمواجهة أي استخدام غير مشروع لتدابير مكافحة الإغراق من قبل الاقتصادات المتقدمة وكما أكدت أن حق الدول في حماية صناعاتها المحلية لا يبرر فرض تدابير حمائية تتجاوز الضوابط والإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية مكافحة الإغراق

رابعا) اتفاقية الدعم والتدابير التعويضية (SCM Agreement)

يقصد بالدعم، وفق المادة المعروضة، أي مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو هيئة عامة، أو أي شكل من أشكال دعم الدخل أو الأسعار، يترتب عليه منح منفعة أو ميزة اقتصادية لمؤسسة أو صناعة أو قطاع معين. ويمكن أن يأخذ الدعم صوراً متعددة، منها المنح المباشرة والقروض الميسرة والإعفاءات الضريبية وضمانات القروض وتوفير السلع أو الخدمات بأسعار تفضيلية..

وتصنف الاتفاقية الدعم إلى نوعين رئيسيين:

١)الدعم المحظور

يشمل الدعم المحظور بصورة أساسية دعم الصادرات، والدعم المشروط باستخدام المدخلات المحلية بدلاً من المستوردة ويؤدي دعم الصادرات إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات بصورة مصطنعة، من خلال أدوات مثل المنح للمصدرين، والإعفاءات الضريبية المرتبطة بالصادرات، والقروض أو الضمانات التفضيلية، وتحمل بعض تكاليف النقل أو التسويق، أو توفير المدخلات بأسعار تقل عن أسعار السوق.

أما الدعم المشروط باستخدام المدخلات المحلية، فيمنح الميزة للمشروعات بشرط استخدام المنتجات أو المواد الخام المحلية بدلاً من المستوردة، وهو ما يؤدي إلى تمييز المنتجات المحلية على حساب المنتجات الأجنبية، ولذلك يعد من أشكال الدعم المحظور وفق الإطار المعروض.

٢. الدعم القابل للطعن

الدعم القابل للطعن لا يعد محظوراً في ذاته، لكنه يصبح محل اعتراض عندما تترتب عليه آثار سلبية على مصالح دولة عضو أخرى ويمكن للدولة المتضررة

الطعن فيه أمام منظمة التجارة العالمية أو اتخاذ رسوم تعويضية بعد إجراء تحقيق وطني يثبت توافر الشروط القانونية.

٣) تجربة الاتحاد الأوروبي - الديزل الحيوي من إندونيسيا (DS٦١٨)

تتناول المادة قضية إندونيسيا ضد الاتحاد الأوروبي بشأن الرسوم التعويضية المفروضة على واردات الديزل الحيوي الإندونيسي واعترضت إندونيسيا على الإجراءات الأوروبية، ولا سيما ما يتعلق بتحديد وجود الدعم وإثبات الضرر وموضوعية التحقيق ووفق المادة، خلص تقرير هيئة التحكيم في آب/أغسطس ٢٠٢٥ إلى عدم توافق عدد من الإجراءات الأوروبية مع الالتزامات بموجب اتفاقية الدعم والتدابير التعويضية، وأوصى بتعديلها.

خامساً) اتفاقية التدابير الوقائية (Safeguards Agreement)

تختلف التدابير الوقائية عن مكافحة الإغراق والدعم في أن أساسها ليس بالضرورة وجود ممارسة تجارية غير عادلة، وإنما الزيادة الكبيرة والمفاجئة في الواردات التي تؤدي إلى ضرر جسيم للصناعة المحلية وتعد هذه التدابير أدوات مؤقتة تسمح للدولة بمنح الصناعة المحلية فترة لإعادة الهيكلة والتكيف مع المنافسة.

أهم أشكال التدابير الوقائية

١) فرض رسوم جمركية إضافية.
٢) تحديد حصص استيرادية.
٣) تقييد الواردات بصورة مؤقتة.

شروط التطبيق

١) حدوث زيادة مفاجئة في الواردات.
٢) وقوع ضرر جسيم على الصناعة المحلية.
٣) وجود علاقة سببية واضحة بين زيادة الواردات والضرر.

تجربة تدابير الصلب الأمريكية لعام ٢٠٠٢ (DS٢٤٨)

تناولت القضية طعون البرازيل والهند وعدد من الدول النامية ضد التدابير الوقائية التي فرضتها الولايات المتحدة على واردات بعض منتجات الصلب عام ٢٠٠٢. واستندت الدول الشاكية إلى عدم استيفاء التدابير للشروط القانونية، ولا سيما إثبات الزيادة غير المتوقعة في الواردات والضرر الجسيم والعلاقة السببية.

خلصت هيئة الاستئناف، وفق المادة، إلى عدم توافق التدابير الأمريكية مع التزامات منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي أدى إلى إلغائها. وتؤكد هذه السابقة أن اتفاقية التدابير الوقائية لا تمنع الدول من حماية صناعاتها المحلية، لكنها تشترط أن يتم ذلك ضمن ضوابط قانونية دقيقة وشفافة.

سابعاً: الدور التنموي للمعالجات التجارية:

لا يقتصر أثر المعالجات التجارية على حماية المنتج المحلي، بل يمتد إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، بما يمكن الدول من بناء قاعدة إنتاجية أكثر استدامة. ويظهر أثرها الاقتصادي في حماية الصناعات الناشئة ومنحها وقتاً لتطوير الإنتاج وتحسين الجودة ورفع الكفاءة وتحقيق وفورات الحجم.

كما يسهم وجود نظام فعال للمعالجات التجارية في توفير بيئة استثمارية أكثر استقراراً، لأنه يطمئن المستثمر إلى امتلاك الدولة أدوات قانونية لمعالجة الممارسات الضارة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمارات ونقل التكنولوجيا والخبرات الفنية.

ومن ناحية أخرى، تساعد هذه الأدوات على تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال حماية القطاعات غير النفطية أو التقليدية من المنافسة غير العادلة، بما يدعم الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات ويقلل الاعتماد على مصدر واحد للدخل.

ثامناً: الدروس المستفادة للعراق

تكتسب اتفاقيات المعالجات التجارية أهمية مباشرة للعراق في حال انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، لأنها توفر إطاراً قانونياً لحماية المنتج الوطني والقطاع الخاص دون الخروج عن قواعد النظام التجاري متعدد

الأطـراف. وتكمـن القيمـة الأساسـية لهـذه الأدوات في تحويـل الحمايـة التجاريـة مـن إجـراءات اسـتثنائية غـير منظمـة إلى سياسـة قائمـة عـلى التحقيـق والأدلـة والمعايـير الدوليـة.

١)حمايـة الصناعـات الوطنيـة مـن الإغـراق

تمكـن إجـراءات مكافحـة الإغـراق العـراق مـن مواجهـة الـواردات التـي تبـاع بأسـعار تقـل عـن قيمتهـا العادلـة عندمـا يثبـت الإغـراق والـضرر والعلاقـة السـببية. ويمكـن أن يسـهم ذلـك في الحفـاظ عـلى اسـتمرار الإنتـاج المحـلي وتشـجيع الـشركات العراقيـة عـلى التوسـع والاسـتثمار.

٢) مواجهة آثار الدعم الأجنبي غير المشروع.

تتيـح الرسـوم التعويضيـة حمايـة المنتجـين العراقيـين مـن المنافسـة غـير المتكافئـة الناتجـة عـن الدعـم الحكومـي الـذي تقدمـه بعـض الـدول لمصدريهـا، بمـا يعـزز عدالـة المنافسـة في السـوق العراقيـة، شريطـة الالتـزام بإجـراءات التحقيـق وإثبـات عنـاصر الـضرر.

٣) حماية القطاعات الإنتاجية الناشئة

تسـمح التدابـير الوقائيـة بمنـح الصناعـات العراقيـة الناشـئة فـترة مؤقتـة لإعـادة الهيكلـة وتطويـر الإنتـاج ورفـع الجودة، بمـا يسـاعدها عـلى الاسـتعداد للمنافسـة المحليـة والدوليـة.

٤) دعم التنويع الاقتصادي

يمكـن للمعالجـات التجاريـة أن تكـون جـزءاً مـن سياسـة أوسـع لتنويـع الاقتصـاد العراقـي، مـن خـلال دعـم الصناعـات التحويليـة والزراعـة والقطاعـات الإنتاجيـة غـير النفطيـة، بمـا يزيـد قاعـدة الإنتـاج والصـادرات ويحـد مـن الاعتـماد عـلى الإيـرادات النفطيـة.

٥ (تعزيز تنافسية القطاع الخاص والمصدرين

يسـاعد وجـود بيئـة تنافسـية عادلـة الـشركات العراقيـة عـلى تحسـين الجـودة وخفـض التكاليـف والالتـزام بالمعايـير الدوليـة، وهـو مـا يرفـع قدرتهـا عـلى النفـاذ إلى الأسـواق الخارجيـة وتوسـيع الصـادرات.

٦) بناء منظومة وطنية للمعالجات التجارية

يتطلـب الاسـتفادة الفعليـة مـن الاتفاقيـات بنـاء قـدرات مؤسسـية وقانونيـة وفنيـة متخصصـة، تشـمل تطويـر التشريعـات الوطنيـة، وإنشـاء أو تعزيـز أجهـزة التحقيـق التجـاري، وتوفـير قواعـد بيانـات دقيقـة عـن الإنتـاج والاسـتهلاك والـواردات والأسـعار والتكاليـف، وتطويـر مهـارات التحليـل الاقتصـادي والقانـوني.